

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



تقرير الالتزامات

القمة العالمية الثالثة للإعاقة 2025

المحتويات

6	وزارة التربية والتعليم
8	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
9	وزارة الصحة
10	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
10	وزارة الإدارة المحلية
11	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
12	وزارة البيئة
13	وزارة الأشغال العامة والإسكان
14	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
15	وزارة السياحة والآثار
17	وزارة العدل
18	وزارة التنمية الاجتماعية
19	وزارة النقل
20	وزارة الثقافة
21	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
22	وزارة العمل
23	وزارة الداخلية
24	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
24	وزارة الزراعة
27	وزارة الاستثمار
28	وزارة الاتصال الحكومي
28	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
29	وزارة الشباب
30	مؤسسة التدريب المهني
30	الهيئة المستقلة للانتخاب
31	أمانة عمان الكبرى
32	دائرة الجمارك الأردنية
32	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
33	هيئة الأوراق المالية الأردنية

33 دائرة الموازنة العامة
34 دائرة قاضي القضاة
34 مديرية الأمن العام
36 المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات
37 سلطة إقليم البترا التنموي السياحي
38 سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
40 صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
41 الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين
42 صندوق المعونة الوطنية
42 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
43 دائرة الإحصاءات العامة
44 بلدية سحاب
45 هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
45 دائرة الأحوال المدنية والجوازات
46 هيئة تنظيم الطيران المدني الأردنية
47 مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني
47 المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
48 بلدية إربد الكبرى
49 المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية
50 هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
50 المؤسسة الاستهلاكية المدنية
51 سلطة المياه الأردنية
52 طلال أبو غزالة للجودة في التعليم
52 المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
53 المركز الوطني لحقوق الإنسان
54 مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية
55 المؤسسة الأردنية لتنمية المشاريع (جيدكو)
55 جامعة الدول العربية
57 جمعية البنوك الأردنية
58 شركة المطارات الأردنية
59 البنك الأهلي الأردني

59	البنك الأردني الكويتي
60	زين الأردن
62	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
63	أمنية
64	أورنج الأردن
64	شركة مطارات العقبة / مطار الملك حسين الدولي
65	مجموعة المطار الدولي / مطار الملكة علياء الدولي
66	جامعة آل البيت
66	جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
67	جامعة اليرموك
68	كلية عمّون (شركة التعليم الأردنية للضيافة والسياحة)
68	مدارس الأهلية والمطران
69	جامعة الحسين التقنية
70	جامعة الطفيلة التقنية
71	جامعة إربد الأهلية
71	المدرسة العربية الأسقفية
72	أكاديمية التحالف الأردنية
73	جامعة مؤتة
74	الجامعة الألمانية الأردنية
75	جامعة البلقاء التطبيقية
75	قناة المملكة
76	وكالة الأنباء الأردنية - بترا
77	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني
77	الائتلاف الأردني للأشخاص ذوي الإعاقة
78	كريتاس الأردن
80	مؤسسة الأميرة تغريد
81	الخبرة الفرنسية
82	مركز تطوير الأعمال



1. وزارة التربية والتعليم

تمكين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدارس الحكومية من خلال تهيئة المدارس، وتحسين البنية التحتية، وتقديم الدعم للمعلمين.

1. تلتزم وزارة التربية والتعليم في الأردن بحلول عام 2028 بتهيئة 250 مدرسة دامجة لتحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في النظام التعليمي. كما ستقوم الوزارة بتعيين 500 معلم مساند، بحيث يتم تزويد كل مدرسة معدة بمعلمين مساندين اثنين، وذلك ضمن خطتها الجديدة (2025-2028).

يؤكد هذا الالتزام حقَّ الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الدامج في بيئة مادية خالية من العقبات والحواجز بجميع أشكالها، مع اعتبار الترتيبات التيسيرية المعقولة مطلباً أساسياً للتمتع بالحق في التعليم على أساس المساواة مع الآخرين ودون أي شكل من أشكال التمييز أو الاستبعاد.

تهيئة
250
مدرسة

وبناءً على الخطة الاستراتيجية للتعليم ضمن مجال الوصول والعدالة، والمتسقة مع الخطة الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، وتحديدًا المكوّن الرابع: إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة، التزمت الوزارة كخطوة أساسية أولى في تنفيذ التعليم الدامج بجعل البنية التحتية في المدارس والمرافق التعليمية متاحة بما يتوافق مع متطلبات كودة الأبنية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ مما يتيح للطلاب ذوي الإعاقة الوصول إلى المباني والمرافق المدرسية دون عوائق مادية، ويوفر كذلك الترتيبات التيسيرية والمعدات والأدوات واللوازم اللازمة لهم باعتبارها مكونات أساسية للتعليم الدامج.

وتقر الوزارة بأن تصميم المباني المدرسية وتخطيطها قد يشكّل عوائق واضحة أمام وصول الطلاب ذوي الإعاقة الحركية إلى التعليم. كما تؤكد أن استخدام المدارس المستأجرة يعد عقبة حقيقية أمام إدخال هذه التعديلات، أما المباني المدرسية القائمة فهي إشكالية بحد ذاتها، إذ إن بعض التعديلات قد تكون مكلفة، ولكن يمكن معالجتها عبر أعمال إنشائية متفاوتة التكلفة، بدءًا من التعديلات متوسطة التكلفة مثل تركيب المنحدرات والمصاعد، إلى التعديلات منخفضة التكلفة مثل نقل بعض الصفوف إلى الطوابق الأرضية.

وقد نصت الخطة الاستراتيجية للتعليم على عدة خطط لتحسين مباني المدارس وبنيتها التحتية. وبذلك يهدف هذا الالتزام إلى توفير بيئة تعليمية مهیأة وممكنة لجميع الطلاب والاستجابة لمتطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مباني المدارس ومرافقها وخدماتها التعليمية على أساس المساواة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة.

2. تعزيز جمع البيانات حول الطلاب ذوي الإعاقة، وتطوير مؤشرات وأدوات للرصد

تلتزم وزارة التربية والتعليم في الأردن بحلول عام 2028 بتعزيز جمع البيانات الشاملة للإعاقة الخاصة بالمعلمين داخل المدارس

وخارجها. كما ستدمج الوزارة إدماج الإعاقة ضمن مؤشرات الرصد في الخطة القطاعية الجديدة للتعليم، بما يساهم في رسم السياسات المبنية على الأدلة وتخطيط التمويل التعليمي.

تقدر نسبة الطلاب
ذوي الإعاقة من
اجمالي عدد الطلاب
10%

ووفقاً للدراسات والتقديرات الدولية والمحلية منذ عام 2015، تُقدّر نسبة الطلاب ذوي الإعاقة بحوالي 10% من إجمالي عدد الطلاب. ويشير ذلك إلى وجود مشكلة كبيرة في مجال حقوق التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً عند مقارنة ذلك بالأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، والتي تبين أن حوالي 79% من إجمالي عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في سن الدراسة لا يتلقون أي شكل من أشكال التعليم.

إن جمع البيانات ورصدها يمثل تحدياً واضحاً للأردن، مما يجعل من الصعب التخطيط بدقة لبرامج دامجة بشكل كامل.

3. ضمان وصول عادل إلى التعليم للأطفال والشباب ذوي الإعاقة من خلال التحول الرقمي

يلتزم الأردن بحلول عام 2028 بتعزيز الوصول الدامج إلى التعليم وجودته للأطفال والشباب ذوي الإعاقة من خلال التحول الرقمي، وذلك عبر ضمان تكثيف نظام إدارة التعلم الخاص بوزارة التربية والتعليم بما يلبي احتياجات المتعلمين من ذوي الإعاقة.

ووفقاً للاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، وتحديداً المكوّن الخامس «التعلّم والتعليم – البرامج التعليمية»، فإن الهدف من التعليم الدامج هو توفير تعليم عالي الجودة لجميع الطلاب، بمن فيهم ذوو الإعاقة، داخل النظام المدرسي. ويتم ذلك من خلال تكثيف أساليب التدريس والمناهج والخطط التعليمية لتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التعليمية الخاصة للطلاب ذوي الإعاقة.

لقد أصبح من الضروري إعادة النظر في البرامج التعليمية التقليدية لمواءمتها وتعديلها بما يلبي متطلبات الطلاب ذوي الإعاقة، وذلك عبر تطبيق استراتيجيات تدريس فعّالة تستند إلى أحدث الممارسات العلمية، وتدريب المعلمين عليها مع تزويدهم بإرشادات واضحة للتنفيذ.

وتبرز أهمية هذا التوجه في كونه يتفاعل مع عدة مجالات، من ضمنها خلق بيئة تعليمية دامجة لجميع الطلاب، وضمان فرص تعلم متكافئة وعادلة، وتوفير المناهج والبرامج الدامجة للتعليم الدامج، واستخدام التكنولوجيا المساندة لدعم تعلم الطلاب ذوي الإعاقة داخل الصفوف الدراسية.

4. زيادة وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى المسار العلمي

تلتزم وزارة التربية والتعليم في الأردن بحلول عام 2028 بتدريب 200 معلم على تدريس المواد العلمية بفعالية للطلاب ذوي الإعاقة، مما يساهم في زيادة وصول هؤلاء الطلاب إلى المسار العلمي. وسيتم تزويد المعلمين المستهدفين بالمهارات والموارد اللازمة لتلبية المتطلبات التعليمية الفردية للطلاب ذوي الإعاقة.

وتؤكد الوزارة، بالشراكة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التزامها بتنفيذ تعليم دامج وفعّال في الأردن. ووفقاً للاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، فإن نجاح هذا الأمر يعتمد إلى حد كبير على الالتزام والتدريب والمواقف السلوكية الإيجابية تجاه الدمج، ومدى جاهزية الكوادر التعليمية لتبني أهداف التعليم الدامج.

ويتضمن النشاط الرابع في مكوّن بناء القدرات بالخطة التنفيذية تطوير برامج تدريبية متخصصة وتنفيذها، منها برامج لاستراتيجيات تدريس المواد العلمية للطلاب ذوي الإعاقات المختلفة. ويتم تحقيق ذلك من خلال أساليب مبتكرة تستهدف العاملين والمعلمين في المدارس المتخصصة في تعليم الطلاب ذوي الإعاقات البصرية والسمعية.

5. دعم التعليم المبكر الدامج في الأردن لصالح الأطفال ذوي الإعاقة

تدريب
500
موظف

تلتزم وزارة التربية والتعليم في الأردن بحلول عام 2028 بتدريب 500 موظف من القطاع العام (من بينهم 300 معلم و200 إداري) لإدارة 300 روضة دامجة بفعالية في مختلف أنحاء الأردن، بما يحسن من تقديم التعليم المبكر للأطفال ذوي الإعاقة.

وقد أعادت الحكومة الأردنية تأكيد التزامها بالتعليم الدامج للجميع في الخطة الاستراتيجية للتعليم واستراتيجية دمج المساواة بين الجنسين في التعليم، كما يعد التعليم الدامج محوراً أساسياً في الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030) والإعلان الأردني حول الدمج والتنوع في التعليم.

واستناداً إلى هذه الجهود المستمرة، ومع إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي للعقد القادم، التي يشكل التعليم ركناً رئيساً فيها، تلتزم الحكومة الأردنية بإعطاء الأولوية للإجراءات الرئيسية للمضي قدماً في أجندة تطوير التعليم وضمان استدامة استجابات التعافي التعليمي بعد جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك وضع الأسس اللازمة لتحقيق التعليم الإلزامي والمجاني من الصف التمهيدي الثاني (KG2) وحتى المرحلة الثانوية، بما في ذلك تعميم KG2 على المدى القريب.

وبحسب الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2020-2030، فإن الطفولة المبكرة تعد أولوية وأحد الأعمدة التسعة الرئيسية. وتمثل مرحلة ما قبل المدرسة مرحلة نمو حرجة تؤثر فيها الخبرات بشكل كبير على المراحل اللاحقة من التطور. كما أن التعليم في عمر ما قبل المدرسة أسهل وأسرع مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. ويتبع الأطفال ذوو التأخر النمائي المسار الطبيعي للنمو نفسه، وإن كان بمستويات أداء وظيفي مختلفة. ومن ثم، فإن توفير برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة والتأخر النمائي في الحضانات ورياض الأطفال (ضمن بيئات دامجة إلى جانب أقرانهم) يمكن أن يساهم في تعزيز مهاراتهم وقدراتهم، ومساعدتهم على بلوغ أقصى إمكاناتهم، وتوفير جهد وتكاليف مالية كبيرة في المراحل اللاحقة من التعليم النظامي.



2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تلتزم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بحلول عام 2028 بالاستمرار في تخصيص عدد محدد من المقاعد في جميع التخصصات للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك وفقاً للمعايير والأنظمة المعتمدة.

وبحلول عام 2028، ستعترف الوزارة ومؤسساتها ببطاقة التعريف الصادرة عن المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لغرض القبول الجامعي، بما يمكن الأفراد من الاستفادة من الخصومات والخدمات المتاحة في الجامعات.



3. وزارة الصحة

1. تحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية

تهيئة
20
مركز من مراكز
الأمومة

تلتزم وزارة الصحة بحلول عام 2028 بتهيئة 20 مركزًا من مراكز الأمومة والطفولة في مختلف أقاليم المملكة الثلاثة، وضمان توفر مواد توعوية ميسرة، وبناء قدرات 200 من مقدمي الرعاية الصحية والخدمات العاملين في هذه المراكز لتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- الجهة المنفذة: وزارة الصحة
- الجهات الشريكة المحلية: المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ومعهد الرعاية الصحية للأسرة، والجمعية الملكية للتوعية الصحية، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- الجهات الشريكة الدولية: وزارة الخارجية الأمريكية/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، اليونيسف (UNICEF)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، أوكسفام (OXFAM)

2. تعزيز الوصول إلى خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مرافق وزارة الصحة

تلتزم وزارة الصحة بتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات التأهيل ضمن مرافقها من خلال الإجراءات الآتية:

أولاً: توسيع خدمات التأهيل ضمن الرعاية الصحية الأولية من خلال:

- تطوير البنية التحتية لمرافق وزارة الصحة وفقاً لكودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تقديم الخدمات بما يتوافق مع احتياجاتهم، وضمان توافر الكوادر المؤهلة وتدريبها.
- زيادة توفر التقنيات المساعدة ضمن حزم المنافع للتغطية الصحية الشاملة، مع التركيز في المرحلة الأولى على: المراكز الصحية والمدارس.
- تنفيذ مشروع مدته 4 سنوات يهدف إلى زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية النوعية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن، بما يعزز العدالة في الخدمات الصحية للجميع.

ثانياً: توسيع خدمات التأهيل ضمن الرعاية الصحية التخصصية (الثلاثية) من خلال:

- إنشاء مستشفى تخصصي للتأهيل الطبي لتعزيز خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل المواطنين واللاجئين.
- ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية في الأردن وزيادتها.



4. وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

بناء قدرات
200
شاب وشابة

إعداد خطة استراتيجية وخطة عمل مدتها ثلاث سنوات لتعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم على المشاركة السياسية. وستبدأ هذه المبادرة بتمكين قدرات 200 شاب وشابة وبنائها من ذوي الإعاقة في أقاليم المملكة الثلاثة في المهارات والأدوات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية والعامة. وتهدف هذه المبادرة إلى دمجهم وتعزيز فاعليتهم في المشاركة العامة والسياسية.



5. وزارة الإدارة المحلية

تلتزم وزارة الإدارة المحلية بحلول عام 2028 بتنفيذ ما يلي، مع تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن موازنتها:

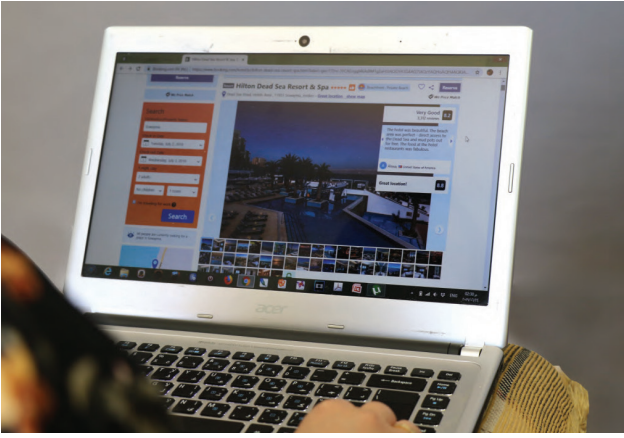
- تخصيص 10% من فرص العمل المتاحة من خلال المشاريع المنفذة في البلديات – بما في ذلك المشاريع التنموية والمشاريع المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة – للأشخاص ذوي الإعاقة.

20%
من الخدمات
الالكترونية دامج

- تطوير منصة الخدمات الإلكترونية البلدية لضمان أن تكون 20% على الأقل من الخدمات الإلكترونية المقدمة من البلديات المصنفة فئة أولى ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تحديث سياسة المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي التي اعتمدها الوزارة عام 2023 لضمان أن تكون أكثر شمولاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تهيئة مباني ست بلديات من الفئة الثانية لتصبح متاحة بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.



6. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

إدماج المعلومات والاتصالات الرقمية: تلتزم وزارة الاقتصاد الرقمي بحلول عام 2029 بتنفيذ المبادرات الآتية:

- تعميم مشاركة الخريجين الجدد من ذوي الإعاقة في برامج التدريب والتشغيل والمبادرات الرقمية والمشاريع المنفذة من قبل الوزارة، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل مؤقتة للأشخاص ذوي الإعاقة المستوفين لمعايير الأهلية لهذه المبادرات، إلى جانب إدخال مؤشر أداء لقياس مستوى مشاركتهم.
- ضمان توافر متطلبات إمكانية الوصول الكاملة للمنصات الإلكترونية الحكومية بما يتناسب مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير دليل شامل ومتاح بالكامل للمهارات الرقمية، يوضح فئات المهارات الرقمية المختلفة، ومستويات الكفاءة المطلوبة، وطرق التقييم، مع التركيز بشكل خاص على الكفاءات الرقمية الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير مواد تدريبية عبر الإنترنت ومحتوى توعوي ميسر وشامل، بما في ذلك مقاطع فيديو، حول التكنولوجيا الرقمية والمنصات والخدمات الرقمية الحكومية.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ هذه الالتزامات بفعالية.





7. وزارة البيئة

1. تلتزم وزارة البيئة بتنفيذ الإجراءات الآتية بحلول عام 2028:

- دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجية وزارة البيئة (2026-2029) وجميع السياسات والخطط ذات الصلة.
- ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول للمبنى الرئيس للوزارة وفق متطلبات إمكانية الوصول وكود الأبنية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تدريب 50 موظفًا من موظفي الوزارة على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان توافر متطلبات إمكانية الوصول في موقع الوزارة وخدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص 10% من البرامج التدريبية المتخصصة ضمن مشاريع الوزارة للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل فرص عمل لهم في المجالات المستهدفة.
- تشجيع الطلبة ذوي الإعاقة على المشاركة في فعاليات الوزارة البيئية ومسابقاتها من خلال تخصيص 10% من جوائز المسابقات لهم.
- ضمان تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الالتزامات أعلاه.

2. ستقوم وزارة البيئة بإعداد 30 خطة عمل عبر 30 مؤسسة لدمج شمول الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل هذه الخطط:

- تقييم قدرة الشركات على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل: توظيف موظفين جدد من ذوي الإعاقة حيثما أمكن، تحسين إمكانية الوصول في أماكن العمل، ودعم الموظفين الحاليين من ذوي الإعاقة.
- رفع الوعي لدى الموظفين حول قضايا الإعاقة، والدمج في مكان العمل، والأحكام ذات الصلة في قانون العمل الأردني.



8. وزارة الأشغال العامة والإسكان

1. تلتزم الوزارة بحلول عام 2028 بما يلي:

- في مجال التشريعات والسياسات والاستراتيجيات: دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع خطط الوزارة وسياساتها.
- في مجال التوعية والتدريب: تنفيذ ثلاث حملات توعوية حول كود متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لتحقيق الهدف الاستراتيجي للخطة العشرية لمعالجة أوضاع المباني القائمة.
- في مجال إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية والصيغ المبسطة:
 - تخصيص موازنة للخطة العشرية الوطنية: إدراج مخصصات مالية في موازنة الوزارة لتنفيذ الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة وذلك للمباني التابعة للوزارة بمبلغ 150,000 دينار سنوياً.
 - تهيئة المباني المملوكة للحكومة: الالتزام بتهيئة جميع المباني الحكومية الأخرى وفقاً لكود متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن عطاءات الدراسات التي تجريها الوزارة.
 - توسيع إعادة تأهيل المباني: عبر تحديث الكود والإرشادات الخاصة بمتطلبات الأبنية للأشخاص ذوي الإعاقة أو إصدار ملحق، مع التركيز على توظيف الذكاء الاصطناعي لتسهيل الخدمات ومواكبة الممارسات العالمية.
 - ترجمة الكود إلى اللغة الإنجليزية.
- الالتزامات المالية: التزام الوزارة بطلب إدراج المبالغ المالية اللازمة في موازنتها السنوية لتنفيذ الالتزامات أعلاه.

تخصيص

150,000

ألف دينار لتنفيذ خطة
لتصويب أوضاع المباني
القائمة والمرافق العامة

2. تلتزم وزارة الأشغال العامة والإسكان بحلول عام 2028 بتعزيز التزاماتها الأساسية كما يلي:

- أن تكون جميع المباني التي ستقوم الوزارة بدراساتها وتصاميمها مجهزة لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة، مع العمل على تأهيل المباني القائمة وفقاً للخطط التنفيذية والموازنات المرصودة.
- إدماج متطلبات إمكانية الوصول في جميع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الخاصة بالطرق والمرافق العامة، مثل مشروع جسر الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.
- أن تكون جميع محطات النقل التي تعد الوزارة دراستها وتصاميمها وتشرف على تنفيذها مجهزة لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتنسيق مع وزارة النقل، حيث تم تهيئة خمس محطات ركاب وفقاً للتصاميم الهندسية.
- إنشاء نظام إلكتروني عام للإشعارات يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الإبلاغ عن العوائق في المرافق العامة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي.
- إعداد خطة لتوفير إشارات مرور ذكية عند التقاطعات الواقعة ضمن صلاحيات الوزارة على مراحل، ضمن المخصصات المالية المتاحة.
- خصصت وزارة المالية مبلغاً سنوياً قدره 150,000 دينار من موازنة وزارة الأشغال العامة والإسكان لمشاريع توفير متطلبات إمكانية الوصول في مبانيها القائمة.



9. وزارة الصناعة والتجارة والتمويل

توعية الأشخاص ذوي الإعاقة وإرشادهم حول خدمات الوزارة

ترجمة (خمسة) مقاطع فيديو خاصة بالمديريات المقدمة للخدمة إلى لغة الإشارة لرفع الوعي وإرشاد الأشخاص ذوي الإعاقة حول خدمات وزارة الصناعة والتجارة، وذلك حتى تاريخ 2026/6/30.



10. وزارة السياحة والآثار

تلتزم وزارة السياحة والآثار وشركاؤها بحلول عام 2028 بإقرار الاستراتيجية الوطنية للسياحة الدامجة وتنفيذها لمدة ثلاث سنوات (2025-2027).

تهدف هذه الاستراتيجية التحويلية إلى تمكين الأردن من الريادة عالمياً في السياحة الدامجة، انسجاماً مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وستمنح تجربة سياحية سلسة وميسرة ومرحبة لجميع الزوار، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والأسر مع الأطفال. تُوجّه عملية التنفيذ عبر التزامات فرعية مدعومة بجهود خمس فرق عمل مخصصة كما ورد في الاستراتيجية:

1. تعزيز إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية والصيغ الميسرة:

- تحويل مواقع أثرية رئيسة إلى نماذج سياحة دامجة:

▪ مدينة جرش الأثرية:

- ضمان توافر متطلبات إمكانية الوصول عند المدخل الرئيس وكافة الخدمات والمرافق داخل الموقع وحوله.
- إنشاء ثلاثة مجسمات تحاكي أبرز معالم المدينة الأثرية.
- توفير ثلاث مركبات كهربائية لنقل السياح ذوي الإعاقة عبر مسارات ميسرة، وتوفير المعلومات بصيغ ميسرة، وتدريب 50 موظفاً بحلول 2028.
- تعزيز مناطق الزوار بمعلومات عبر رموز الاستجابة السريعة (QR).

▪ القلعة (جبل القلعة/عمّان): استكمال تبني متطلبات إمكانية الوصول .

- رفع سوية المواقع السياحية ذات الأولوية (صيانة تهيئة أو إضافة): بحلول 2028، استكمال تحسينات إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في المواقع الريادية (القلعة، جرش، ساحة الثورة العربية في العقبة) المتوقع أن تستقطب نحو مليون زائر سنوياً، والبدء بتصاميم الوصول في البتراء ووادي رم وموقع المعمودية.
- رفع سوية المواقع الأقل شهرة عبر دمج لافتات برايل ومسارات ومواقف ميسرة بما يؤثر في نحو 200,000 زائر سنوياً.
- إجراء كشف حسي موقعي نصف سنوية في جميع المواقع الرئيسية وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التغذية الراجعة، مع استهداف نسبة امثال 70% بحلول 2028.

2. رفع الوعي:

تدريب 750 من الأدلاء السياحيين

- ضمان توافر جميع المعلومات السياحية في المواقع بصيغ ميسرة.
- برامج تدريب:
 - تدريب 50 موظفاً في جرش ومواقع رئيسة أخرى بحلول 2028.
 - تطوير وتنفيذ تدريب للأدلاء السياحيين، بمن فيهم الأدلاء من ذوي الإعاقة، يستهدف 750 محترفاً سنوياً.
- إطلاق بوابة رقمية مركزية ميسرة بحلول 2028 تتضمن معلومات أساسية عن السياحة الدامجة.

3. النقل الدامج:

- رفع سوية أعمال التهيئة في مطار الملكة علياء الدولي ومطار الملك حسين.
- إدخال 50 سيارة أجرة ميسرة في مراكز الجذب السياحي، وتجربة حافلات ميسرة على المسارات ذات الحركة الكثيفة.
- تحديث معايير إمكانية الوصول لخدمات النقل وإنفاذها بحلول 2027.

4. الترويج الدامج والتوعية العامة:

- حملة عالمية تُبرز جهود الأردن في السياحة الدامجة تستهدف 5 ملايين شخص سنوياً.
- التعاون مع 20 مناصراً محلياً ودولياً لقضايا الإعاقة لإبراز السياحة الدامجة.
- المخصصات المالية: تلتزم الوزارة بتأمين التمويل والموارد من الحكومة والقطاع الخاص ومصادر دولية لدعم تنفيذ واستدامة مبادرات السياحة الدامجة لما بعد 2027.

5. المتابعة والتقييم والاستدامة:

- تطوير مؤشرات أداء رئيسة مثل نسب امتثال المواقع ورضا الزوار، واستهداف امتثال سنوي 70%.
- إجراء مراجعات وورشات عمل كل عامين مع 500 من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.





11. وزارة العدل

تلتزم وزارة العدل في الأردن بتنفيذ ما يلي:

- مراجعة التشريعات النافذة واقتراح تعديلات على أي أحكام تنطوي على تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعديل قانون العقوبات لإضافة نص يجرم التعقيم القسري للفتيات ذوات الإعاقة بوصفه انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان وتمييزاً ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الاستمرار في تنفيذ التزامات الوزارة بموجب المادة (31) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، التي تُلزم:
 - إدراج تدابير تكفل ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقهم في التقاضي على أساس المساواة مع الآخرين، كمدعين أو مدعى عليهم أو شهود، ضمن السياسات والخطط والبرامج ذات الصلة.
 - تأهيل خبراء معتمدين لتيسير التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مرحلتي التحقيق والتفاضي، وتعميم أسمائهم على الجهات القضائية ومراكز الشرطة بعد منحهم رخصة ممارسة وفق تعليمات يصدرها المجلس الأعلى، على أن يشمل الخبراء:
 - مترجمي لغة إشارة مختصين بالمصطلحات القانونية.
 - خبراء تربية خاصة للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية.
 - خبراء لتيسير التواصل مع الأشخاص مزدوجي الإعاقة (صُمّ/مكفوفين).
- جعل المحاكم ومراكز الأمن والإصلاح والتأهيل وأماكن التوقيف ميسرة بالكامل خلال مدة لا تتجاوز 5 سنوات من تاريخ نفاذ القانون، واتخاذ تدابير بديلة مناسبة عند الضرورة، وتوفير مركبات ميسرة لنقل الموقوفين والمحكومين.
- تدريب الكوادر القضائية (قضاة وموظفين) على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإتيكيت التواصل معهم.
- توفير المعلومات ومحاضر الاجتماعات والسجلات بصيغ ميسرة عند الطلب.

استناداً إلى ما سبق، يُقترح تضمين ما يلي:

- زيادة الموازنات المخصصة لتنفيذ سياسات وبرامج الإعاقة، مع الإشارة إلى أن مديرية حقوق الإنسان خصّصت تمويلاً لمشروع تحسين إمكانية الوصول لمرافق العدالة.

- توفير متطلبات إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في مرافق المحاكم: ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول لـ 5-8 مبانٍ مملوكة لوزارة العدل بحلول 2028، ضمن الموازنات المرصودة، بكلفة تقديرية 45,000 دينار.

- رفع الوعي ببيئة تقاضٍ دامجة عبر:

15

خبير معتمد لتيسير
التواصل أثناء
التحقيق والتقاضي

- تدريب ما لا يقل عن 140 موظفًا على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام 2028، بالتعاون مع المجلس الأعلى بكلفة تقديرية 15,500 دينار.
- اعتماد ما لا يقل عن 15 خبيراً لتيسير التواصل أثناء التحقيق والتقاضي بحلول 2028، بالتعاون مع المجلس الأعلى، بكلفة تقديرية 3,500 دينار، وتعميم أسمائهم بعد ترخيصهم.

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقديم المساعدة القانونية لمن لا يستطيع تحمل نفقات توكيل محامٍ.



12. وزارة التنمية الاجتماعية

تلتزم وزارة التنمية الاجتماعية بتنفيذ ما يلي:

- توسيع الخدمات والبرامج البديلة لدور الرعاية الإيوائية:

توسيع نطاق برامج بدائل الايواء لتشمل

650
منتفع

- توسيع نطاق برامج استبدال المنظومة الإيوائية بمنظومة نهارية دامجة ليشمل 650 منتفعًا حاليًا من أصل 1,168 حالة، وتقديم الخدمات لـ 250 شخصًا من ذوي الإعاقة على قوائم الانتظار.
- استحداث برامج تدريب ونظام ترخيص للراغبين في العمل مقدّمي مساعدة شخصية في أقاليم المملكة الثلاثة.
- اعتماد أنظمة لتخصيص موارد مالية لدعم وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات المساعد الشخصي، بما في ذلك دعم كلف التشغيل بحلول 2028.

- تعزيز خدمات برامج التدخل المبكر للأطفال من الميلاد حتى أربع سنوات:

إنشاء 14 مركز رعاية نهارية دامجة

- إنشاء 14 مركز رعاية نهارية دامج ليرتفع العدد من 27 إلى 41 مركزاً.
- توسيع وحدات التدخل المبكر بإضافة 44 وحدة ليرتفع عددها من 28 إلى 72، لضمان خدمة مختلف أنواع الإعاقات.
- استحداث 9 وحدات تدخل مبكر متنقلة في مناطق الفقر ليرتفع العدد من 3 إلى 12.
- تدريب جميع العاملين في 125 مركزاً ووحدة مذكورة أعلاه بحلول 2028 لضمان جودة الخدمات وشموليتها.

- تحويل دور الرعاية الإيوائية إلى مراكز رعاية نهارية دامج:

- تحويل الدور إلى مراكز نهارية دامج تقدّم خدمات متنوعة ببيئات تشجّع التفاعل والمشاركة المجتمعية.
- استقدام 600 اختصاصي لتقديم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم على تقديم خدمات دامج عالية الجودة.
- ضمان توفر إمكانية الوصول في مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة:
- توفير إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية والصيغ الميسرة في 40 مركزاً لضمان شموليتها التامة.

- تخصيص الموارد المالية:

- تيسير الوصول إلى الخدمات الإلكترونية:

- تنفيذ تدابير إمكانية وصول رقمية تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية والاستفادة من جميع خدمات الوزارة.
- تخصيص الموارد اللازمة ضمن موازنة الوزارة لضمان التنفيذ الفعال لهذه الالتزامات.



13. وزارة النقل

تلتزم وزارة النقل بتنفيذ الالتزامات الآتية بحلول عام 2030، وبالتنسيق مع الشركاء المعنيين (وزارة السياحة، وأمانة عمان الكبرى، وهيئة تنظيم الطيران المدني، وهيئة تنظيم النقل البري، ومؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني، ومجموعة المطار الدولي / مطار الملكة علياء الدولي، وشركة المطارات الأردنية، ووزارة الأشغال العامة والإسكان):

- تعميم حقوق إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلباتهم، ودمجهم في جميع المشاريع التي تنفذها الوزارة بين 2026-2030.

توفير 10 سيارات أجرة مهيأة

- بالتنسيق مع الشركاء، ضمان إمكانية الوصول في مطار الملكة علياء الدولي ومطار الملك حسين ومطار عمّان المدني بما يعود بالنفع على نحو 7 ملايين مسافر سنوياً.

- توفير 10 سيارات أجرة ميسرة لأجرة مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة في مواقع رئيسية مثل عمّان والعقبة، وإدخال حافلات ميسرة على المسارات عالية الكثافة لخدمة ما يقارب 80,000 شخص ذي إعاقة سنوياً.

- بالتنسيق مع الجهات التنظيمية، إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات إمكانية الوصول في جميع التشريعات والأنظمة والمعايير قبل اعتمادها.

- متابعة تنفيذ التزامات الشركاء المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك هيئة تنظيم الطيران المدني ومجموعة المطار الدولي وشركة المطارات الأردنية وسكة حديد الحجاز الأردنية.

- تقنين هذه الالتزامات عبر توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان مساءلة جهات وشركاء قطاع النقل.

- تخصيص موارد مالية كافية ضمن الموازنة السنوية لتنفيذ الالتزامات المذكورة بفعالية.



14. وزارة الثقافة

تلتزم وزارة الثقافة بحلول عام 2028 بتنفيذ ما يلي:

- جعل مراكزها الثقافية ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل خمسة مراكز ثقافية في محافظات جرش والطفيلة ومادبا والعقبة والبلقاء.
- إلزام منظّمي الفعاليات الثقافية المقامة في الأردن بتوفير متطلبات إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

تدريب 100 من كوادرات الوزارة والمديريات الثقافية

- وبالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تلتزم الوزارة بتدريب ما يصل إلى 100 موظف من مركز الوزارة والمديريات الثقافية في المحافظات على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ولغة الإشارة، والنهج القائم على حقوق الإنسان.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البرامج والفعاليات والمرافق الثقافية.
- تخصيص الموارد المالية ضمن موازنتها لتنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه.



15. وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

تلتزم وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بحلول عام 2028 بتنفيذ ما يلي:

- إمكانية الوصول: ضمان الشمول وتوفير متطلبات إمكانية الوصول الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في:
 - مبنى الوزارة الجديد.
 - 10 مقامات.
 - 30 بيت عبادة في جميع أقاليم المملكة.
- رفع الوعي:
 - دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطب الجمعة والبرامج الدينية: تضمين فقرات عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم في خطبة الجمعة كل ثلاثة أشهر، وكذلك في البرامج الدينية التي تنظمها المديريات المعنية، ونشرها عبر مختلف وسائل الإعلام (المرئية والمسموعة والمطبوعة).
 - تنفيذ برامج تدريبية: تنظيم 15 برنامجاً تدريبياً عبر معهد الملك عبدالله الثاني لإعداد الدعاة وتأهيلهم، يستهدف العاملين لديه، بمن فيهم الأئمة والواعظات والمؤذنون، على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المخصصات المالية: تلتزم الوزارة بتخصيص المبالغ المالية اللازمة ضمن موازنتها لتنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه.



16. وزارة العمل

تلتزم وزارة العمل بحلول عام 2028 بتنفيذ ما يلي:

• التشريعات والسياسات والاستراتيجيات:

- ✓ مواءمة جميع خطط وسياسات الوزارة مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017.
- ✓ إعداد خطط سنوية ومراجعة التشريعات النافذة لتتوافق مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ تحديث قواعد بيانات التشغيل والتفتيش لإدراج العاملين من ذوي الإعاقة في القطاع الخاص.
- ✓ تيسير تشغيل 400 شخص ذي إعاقة في القطاع الخاص.

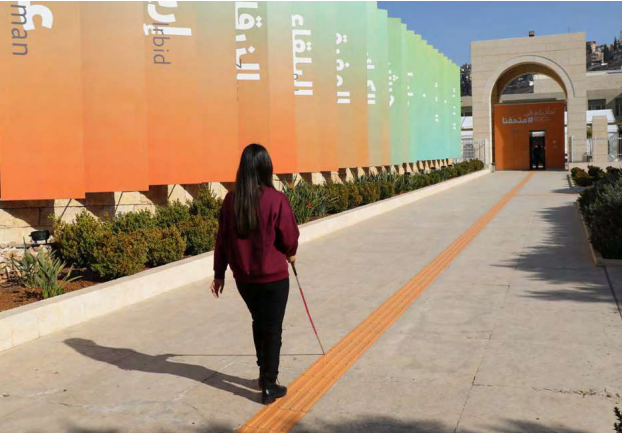
• التوعية والتدريب:

تيسير توظيف
400
شخص ذي إعاقة
في القطاع الخاص

- ✓ عقد 500 جلسة توعوية لأصحاب العمل في جميع محافظات المملكة.
- ✓ إعداد 12 مطوية توعوية تتناول قضايا الإعاقة.
- ✓ إطلاق خمس حملات توعوية حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع مديرية العلاقات العامة والإعلام.

• إمكانية الوصول:

- ✓ ضمان تهيئة تسع مديريات/مكاتب تابعة للوزارة بشكل تام.
- ✓ تطوير الخدمات الإلكترونية لضمان سهولة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ المخصصات المالية: تلتزم الوزارة بتخصيص المبالغ اللازمة ضمن موازنتها لتنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه.



17. وزارة الداخلية

تلتزم وزارة الداخلية بحلول عام 2028 بتنفيذ ما يلي:

● إمكانية الوصول:

- ✓ ضمان إمكانية الوصول التامة في 12 مبنى وحدة إدارية (محافظات).
- ✓ رفع سوية موقع الوزارة وجميع خدماتها الإلكترونية لتتوافق مع معايير إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ التشريعات والاستراتيجيات وخطط التنفيذ:
- ✓ دمج السياسات الوطنية والخطط التنفيذية للمجلس الأعلى للدفاع المدني لضمان وصول سلس للأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات ذات الصلة.

● التوعية والتدريب:

تدريب
300
موظف من كوادر
الوزارة

- ✓ تدريب 300 موظف من كوادر الوزارة عبر 12 ورشة وجلسة حول المنهجية الحقوقية و إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ إعداد دليل خدمات ميسر يوضح خدمات الوزارة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

● المخصصات المالية:

- ✓ تخصيص الأموال اللازمة ضمن موازنة الوزارة للوفاء بهذه الالتزامات.



18. وزارة التخطيط والتعاون الدولي

تلتزم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمنح خمس علامات إضافية ضمن إجراءات تقييم المشروعات الرأسمالية الجديدة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذا ضمنت الوزارات والهيئات العامة متطلبات مبادئ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهدافه رقم (20) لسنة 2017 في مذكرات مفهوم المشروع، وذلك وفق نظام السجل الوطني لمشروعات الاستثمار رقم (8) لسنة 2024.

تلتزم وزارة التخطيط والتعاون الدولي (عبر دائرة الإحصاءات العامة) بما يلي:

- توفير جميع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة بحلول 2028.
- ضمان أن تتضمن جميع البيانات التي تُجمع عبر المسوح والتعدادات الاجتماعية والديموغرافية المستقبلية مكوناً للإعاقة وأسئلة ذات صلة (مجموعة واشنطن).



19. وزارة الزراعة

1. التوظيف والإدماج الاقتصادي:

- زيادة فرص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المناصب الإدارية، مع ضمان الترتيبات التيسيرية وفق متطلباتهم الخاصة، بنسبة 1%، ترتفع إلى 3% خلال السنوات الثلاث الآتية من إجمالي عدد الموظفين.
- توسيع فرص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاريع الزراعية الحكومية والخاصة بنسبة 20%.

توفير 50 فرصة تدريب زراعي للأشخاص ذوي الإعاقة

- توفير 50 فرصة تدريب زراعي في الزراعة المائية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم 150 ورشة تدريبية يُخصص ما لا يقل عن 20% منها للأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع الجهات والجمعيات الزراعية ذات الصلة.
- ضمان مشاركة 150 شخصاً ذا إعاقة في مهرجانات الوزارة لعرض منتجاتهم اليدوية والغذائية بحلول 2028.

2. التدريب والالتزام المؤسسي:

تدريب 200 موظف

- تدريب 200 موظف في الوزارة بحلول 2028 لتعزيز مهاراتهم في تقديم خدمات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان أن تتضمن 5-10% من خطط التنفيذ والاستراتيجيات الوطنية نصوصاً صريحة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية والسياسات القائمة على حقوق الإنسان.
- مراجعة دورية لاستراتيجيات الوزارة المؤسسية لقياس التقدم وضمن الالتزام بمقتضيات شمول الإعاقة وتحسين الخدمات بناءً على آراء المعنيين وأفضل الممارسات.

3. التعاون مع الشركاء الدوليين والوطنيين:

- ضمان شمول 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الفئة المستهدفة من مشروع «الوظائف الخضراء ضمن برنامج التحريج الوطني» الممول من بنك الإعمار الألماني بقيمة 14.5 مليون يورو.
- تخصيص 3-5% من اتفاقيات المشاريع المستقبلية للأشخاص ذوي الإعاقة اتساقاً مع الأهداف الاستراتيجية للوزارة.
- تقديم خدمات صحية وترفيهية دامجة للإعاقة ضمن مشروع «إعادة التفكير في واقع سحاب: التخضير الحضري لمستقبل مرن ومستدام» الممول من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT).

4. بناء القدرات وتنمية المهارات:

تدريب ميداني ل 90 شخص من ذوي الإعاقة

- تدريب 4,000 شخص بحلول عام 2028، على أن لا تقل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة عن 5% من المتدربين، عبر مديريات الإرشاد الزراعي، في موضوعات مثل التصنيع الغذائي (المخللات، الألبان، الجرف اليدوية) بالتعاون مع الجمعيات ذات الصلة، بما يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من تأسيس مشاريع مستدامة مدرّة للدخل.
- توفير تدريب ميداني ل 90 شخصاً ذا إعاقة في مشاريع زراعية مثل إنتاج

السماذ العضوي (الكبوست)، لتعزیز المهارات ودعم مبادرات العمل الذاتي.

- تخصيص 5-10% من برامج قطاع الإرشاد الزراعي للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان مشاركتهم الفاعلة دون شروط مقيدة.
- تدريب 300 أسرة، مع إعطاء الأولوية للأسر المتأثرة بالفقر والبطالة، بحيث لا تقل نسبة المستفيدين من الأشخاص ذوي الإعاقة عن 5%.

5. إشراك القطاع الخاص:

- تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي عبر مبادرات مثل مشروع استثمار أراضي الخزينة ومشاريع التنمية الزراعية الصناعية، مع ضمان أن تشكل نسبة 1-3% من العاملين في هذه الاستثمارات من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الدعوة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التوظيف ضمن الاستثمارات الزراعية في القطاع الخاص.

6. التوظيف الدامج في البرامج الحكومية:

تدريب
12,000
شخص على المهن
الزراعية

- ضمان أن تكون نسبة 3% من العاملين في مشاريع التحريج من الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول 2028، وتوفير فرص عمل مؤقتة لهم.
- تدريب 12,000 شخص على المهن الزراعية، على أن لا تقل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة عن 5%، ضمن مشروع تدريب الشباب الأردني.

7. حملات التوعية والمنصرة:

- تنفيذ حملة إعلامية بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لرفع الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الزراعي، للوصول إلى ما يصل إلى 10,000 شخص سنوياً.
- تعزيز الممارسات الزراعية الدامجة ورفع الوعي بحقوق الإعاقة وتوفير متطلبات إمكانية الوصول ضمن القطاع.

8. إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية:

- توفير معلومات ميسرة، بما في ذلك الترجمة إلى لغة الإشارة والنص الكبير والمواد الصوتية، بالتنسيق مع الشركات ذات العلاقة، لضمان تجهيز مكاتب خدمة الوزارة ومديريات المحافظات والمراكز الزراعية بهذه الموارد.

* ضمان توفير خدمات الترجمة بلغة الإشارة في مقرّات تقديم الخدمات العامة، بما يلبي متطلبات التواصل الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة السمعية (الصم).

* إطلاق عدد (80) خدمة زراعية رقمية عبر البوابة الرسمية للوزارة بحلول نهاية عام 2025، على أن يرتفع عدد الخدمات المؤتمتة بالكامل إلى (168) خدمة، بما يُسهّل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها ويُعزز من شمولية الخدمات الإلكترونية.

* تأهيل ما نسبته (80%) من مرافق الوزارة لتكون ميسرة الوصول، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير، تشمل: تركيب اللوحات الإرشادية الملائمة، تجهيز مرافق صحية مخصصة، تركيب مصاعد كهربائية، تهيئة الممرات، أنظمة الانتظار، ونقاط الدخول والخروج المخصصة. على أن يرتفع عدد المرافق المؤهلة إلى (90%) بحلول عام 2028، بما يضمن التوافق مع المعايير الدولية لإمكانية الوصول.



20. وزارة الاستثمار

خلال الفترة 2025 – 2027، تلتزم وزارة الاستثمار بتنفيذ الإجراءات الآتية:

- ضمان تيسير الوصول إلى مباني الوزارة وفقاً لمتطلبات إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وأحكام كودة البناء الوطني الأردني.
- ضمان تيسير الوصول إلى موقع الوزارة الإلكتروني وجميع خدماتها الإلكترونية بما يتوافق مع معايير إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنفيذ برامج تدريبية لـ 60 موظفاً من موظفي الوزارة حول النهج القائم على الحقوق وآداب التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعيين نقطة اتصال دائمة في الوزارة لمتابعة تنفيذ هذه الالتزامات.
- التزام الوزارة بتخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه.



21. وزارة الاتصال الحكومي

تلتزم وزارة الاتصال الحكومي بحلول عام 2028 بما يلي:

- ضمان تيسير الوصول الكامل في مبنى الوزارة وجميع مرافقها.
- دمج منظور الإعاقة في جميع سياسات الوزارة وبرامجها ومبادراتها.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن موازنتها السنوية لتنفيذ الالتزامات أعلاه.



22. وزارة الطاقة والثروة المعدنية

تلتزم وزارة الطاقة والثروة المعدنية بتنفيذ الالتزامات الآتية بحلول عام 2028:

- تركيب أنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية في (200) منزل من منازل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفق معايير محددة وتوزيعها على جميع محافظات المملكة خلال الفترة 2026-2027، من خلال صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
- تركيب أنظمة ألواح طاقة شمسية في (1000) منزل من منازل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع المجلس الأعلى، وفق معايير محددة وتوزيعها على جميع المحافظات خلال الفترة ذاتها.

- تركيب أنظمة تسخين مياه بالطاقة الشمسية في ثلاثة مراكز هي: مركز البترا، مركز جرش، ومركز الرعاية النهارية في الطفيلة، بالتنسيق مع المجلس الأعلى.
- تعزيز قدرة هذه المراكز على تقديم خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تكييف مبنى مديرية المختبرات ليتناسب مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة 2026-2027.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة السنوية لتنفيذ هذه الالتزامات.



23. وزارة الشباب

تلتزم وزارة الشباب بحلول عام 2028 بتنفيذ ما يلي:

- ضمان توفر إمكانية الوصول في المرافق الآتية:

تهيئة
19
مركزاً شبابياً

- ✓ تهيئة 19 مركزاً شبابياً من أصل 184 في جميع المحافظات، تشمل 10 مراكز جديدة قيد الإنشاء و9 مراكز قائمة.
- ✓ معسكرات الحسين للعمل والبناء.
- ✓ بيوت الشباب في جرش.
- ✓ معسكر الحسين للشباب في السرو.

- تدريب العاملين في المرافق المذكورة على التوعية بقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إدماج متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجية الوطنية للشباب، مع إشراك الشباب ذوي الإعاقة بفاعلية ضمن جميع محاور الاستراتيجية وأنشطتها.
- ضمان توفر إمكانية الوصول منصة «شباب جو» التفاعلية ومواءمتها لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص المبالغ المالية اللازمة ضمن موازنة الوزارة لتنفيذ الالتزامات المذكورة.
- إدراج الالتزامات أعلاه ضمن الخطة المؤسسية للوزارة.



24. مؤسسة التدريب المهني

إنشاء 9 مراكز تدريب مهني نموذجية

- تلتزم مؤسسة التدريب المهني بإنشاء دوائر متخصصة لمتابعة تدريب وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في معاهدها في الأقاليم الثلاثة (الشمال والوسط والجنوب) بحلول عام 2028.
- تلتزم المؤسسة بإلحاق وتدريب 600 شخص ذي إعاقة في تخصصات متنوعة عبر الأقاليم الثلاثة (200 شخص في كل إقليم) بحلول عام 2028.
- تلتزم المؤسسة بتدريب 300 من موظفيها على المنهجية الحقوقية واتيكت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ولغة الإشارة بحلول عام 2028.
- تلتزم المؤسسة بإنشاء تسعة مراكز نموذجية في الأقاليم الثلاثة (ثلاثة مراكز في كل إقليم) بحلول عام 2028.



25. الهيئة المستقلة للانتخاب

إعداد استراتيجية وخطة عمل تنفيذية لرفع وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية المشاركة السياسية، وتأکید دورهم في الانتخابات مرشحين وناخبين، وتعزيز تفاعلهم مع الأحزاب السياسية.

زيادة عدد مراكز الاقتراع المجهزة بمرافق نموذجية تُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول والتصويت بسهولة إلى 200 مركز في الانتخابات النيابية المقبلة، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



26. أمانة عمّان الكبرى

1. مشروع حافلات عمّان – المرحلتان 1 و 2

يهدف المشروع إلى توفير نظام نقل عام شامل لجميع المواطنين، مع تركيز خاص على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عبر:

- حافلات مجهزة: أرضيات منخفضة، مداخل سهلة، ومنحدرات، مع تخصيص مساحات لتثبيت الكراسي المتحركة بأحزمة أمان.

- معلومات شاملة: توفير إمكانية الوصول لمعلومات الرحلات (المواعيد والمسارات) عبر تطبيق جوال سهل الاستخدام يُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من التخطيط لرحلاتهم بسهولة.

يمثل هذا المشروع أول مبادرة نقل عام جماعي صُممت خصيصاً لمراعاة ومواءمة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن مساواة الوصول ويعزز الحركة والاستقلالية.

2. إعادة تأهيل حي جبل الحسين/المرحلة الثانية: نحو بيئة حضرية دامجة لا تستثني أحداً

تماشياً مع استراتيجية الأمانة ورؤيتها في تقديم أفضل الخدمات، تعمل الأمانة على جعل الفضاءات الحضرية ميسرة ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، بوصف ذلك ركناً أساسياً في التخطيط الحضري. ويشمل ذلك:

- مراجعة الحركة المرورية: تحديد أقل عرض مناسب لمسارات المركبات والحد الأقصى لأرصفة المشاة، تحديد خطوط عبور المشاة، وتوفير مواقف على الشارع بما فيها مواقف للأشخاص ذوي الإعاقة.

- مراجعة الأرصفة وتأهيلها: ضبط أبعاد مناطق الرصيف (منطقة الحركة الحرة، منطقة الواجهات، منطقة أثاث الشارع)، وضمان استمرارية الحركة، وتوفير منحدرات ودرازين حيث يلزم، وتوفير الأرضيات اللمسية وإشارات المرور الصوتية للمكفوفين، وتأمين أثاث شارع ملائم، وزيادة المسطحات الخضراء، وصيانة تصريف مياه الأمطار.

3. إشارات مرور ميسرة سمعياً

تلتزم الأمانة بتحسين إمكانية الوصول للبنية التحتية الحضرية عبر تأمين عبور مشاة آمن وخالٍ من العوائق، بما في ذلك تركيب إشارات مرور مزودة بتنبيهات صوتية لدعم المكفوفين وضعاف البصر.

- بحلول نهاية 2025: تركيب إشارات مرور ميسرة في 15 تقاطعاً إضافياً (بعد تركيب 10 إشارات مسبقاً).
- بحلول نهاية 2026: استكمال تركيب الإشارات الميسرة في جميع التقاطعات المتبقية ضمن نحو 200 تقاطع في المدينة.



27. دائرة الجمارك الأردنية

تلتزم دائرة الجمارك الأردنية بما يلي بحلول عام 2028:

- تدريب 300 موظف في المعابر الحدودية على المنهجية الحقوقية و إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن موازنة الدائرة لتنفيذ الالتزامات المذكورة.

تدريب
300
موظف على المنهجية
الحقوقية



28. هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن

تلتزم الهيئة بتنفيذ المبادرات الآتية بحلول عام 2028:

- تدريب 100 موظف على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير متطلبات إمكانية الوصول لمبنى الهيئة وموقعها الإلكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ الالتزامات المذكورة.
- وبالتعاون مع شركات توزيع الكهرباء المرخصة، الالتزام بضمان توفير متطلبات الوصول لمبانيها لتلبية احتياجات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



29. هيئة الأوراق المالية الأردنية

إجراء تعديلات على المبنى القائم لتمكين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.



30. دائرة الموازنة العامة

تلتزم الدائرة بحلول عام 2028 بما يلي:

تدريب 35 على المنهجية الحقوقية

- مواءمة الخطط التشغيلية والاستراتيجيات التنفيذية مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول الكاملة لمبنى الدائرة وجميع مرافقها.
- تدريب 35 موظفاً سنوياً لمدة ثلاث سنوات على المنهجية الحقوقية و إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- التأكد من مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عند إعداد الموازنات السنوية للوزارات والدوائر الحكومية.



31. دائرة قاضي القضاة

تلتزم دائرة قاضي القضاة بتنفيذ ما يلي:

- تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المذكورة.
- تهيئة ثلاث محاكم شرعية في أقاليم المملكة الثلاثة لتكون نموذجية وميسرة بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، بتكلفة تقديرية 20,000 دينار سنوياً للأعوام 2025 و2026 و2027.
- تدريب القضاة الشرعيين ومعاونيهم وموظفي المحاكم على المنهجية الحقوقية و إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ما سبق.



32. مديرية الأمن العام

تلتزم مديرية الأمن العام بحلول عام 2028 بجعل سياساتها وبرامجها دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة على النحو الآتي:

- في مجال التشريعات والسياسات والاستراتيجيات:
- ✓ إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط المديرية وسياساتها.

- إعداد خطط سنوية ومراجعة التشريعات والقوانين ومواءمتها مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- في مجال التوعية والتدريب:

- ✓ تضمين البرامج والمواد التوعوية والتحذيرية المُذاعة على القنوات الرسمية ومنصات التواصل بلغة الإشارة.
- ✓ تنفيذ 7 برامج تدريبية و15-25 ورشة سنوياً لكوادر المديرية حول المنهجية الحقوقية واتيكييت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع إمكانية زيادة العدد لتغطية جميع مواقع المديرية.
- ✓ إعداد أدلة خدمات ميسرة لإدارة الإقامة والحدود للأشخاص ذوي الإعاقة، وتصميم مطويات وكتيبات توعوية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع المجلس الأعلى.
- ✓ تنفيذ 6 حملات توعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال السنوات الثلاث المقبلة (بمعدل حملتين سنوياً) بالتنسيق مع إعلام المديرية والشرطة المجتمعية والمجلس الأعلى.
- ✓ تقديم برامج تثقيف وتوعية للنزلاء عبر إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، تشمل محاضرات ودورات وورشاً تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة وفق الاحتياجات الفعلية.

تنفيذ

7

برامج تدريبية
على المنهجية
الحقوقية

- في مجال إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية والصيغ الميسرة:

- ✓ تكييف 10 مبانٍ سنوياً (الشرطة والدرك والدفاع المدني) ليصل العدد إلى 30 مبنى خلال ثلاث سنوات، وتوفير خدمات ترجمة بلغة الإشارة للصم في هذه المرافق.
- ✓ ضمان إمكانية الوصول للخدمات الإلكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز قنوات التواصل الفعالة لتيسير حصولهم على الخدمات بسهولة وسلاسة.
- ✓ تطوير الخط الساخن 114 للصم لتمكين الاتصال المرئي مع كوادر مُدرّبة على لغة الإشارة، ورفع مهارات الفريق في التواصل المتقدم بلغة الإشارة.
- ✓ ضمان إدراج متطلبات إمكانية الوصول المنصوص عليها في كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن تصاميم مباني المديرية والتحقق من تنفيذها.
- ✓ الالتزام المالي: تخصيص مبالغ ضمن الموازنة السنوية للوفاء بالالتزامات المذكورة بحلول عام 2028.

تكييف

10

مباني من مباني
الشرطة

تطوير الخط
الساخن

114

للاتصال المرئي



33. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

انسجماً مع خطاب جلالة الملك في القمة العالمية للإعاقة 2022، الذي أكد تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم ودمجهم في مختلف مناحي الحياة، واستناداً إلى الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (الإصدار الثاني) التي تؤكد تمكين الفئات الأكثر عرضة للخطر ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة الفاعلة في الأنشطة المجتمعية المتنوعة، يلتزم المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات بتنفيذ ما يلي بحلول عام 2028:

- إطلاق مبادرة بالشراكة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات المعنية، تركز على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لمواجهة المخاطر والأزمات عند وقوعها، وتهدف إلى:
 - ✓ تحسين إجراءات الاستجابة لتلبية متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الأزمات والكوارث بما يتوافق مع المعايير الدولية، ضمن خطط واستراتيجيات وطنية شاملة تعالج المخاطر والتهديدات.
 - ✓ رفع الوعي بشكل مستمر بالإجراءات المطلوبة أثناء الكوارث، بما يتناسب مع طبيعة الخطر أو التهديد.
 - ✓ تحسين البنية التحتية وتطويرها لاستيعاب متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوقات الاعتيادية وأثناء الأزمات والكوارث.
- المساهمة في تلبية متطلبات المراكز والأفراد ذوي الإعاقة أثناء الأزمات خلال عامين من تبني المبادرة، عبر توفير الأجهزة والمعدات والمواد اللازمة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- رفع الوعي وتقديم التدريب لتجهيز الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم والمستجيبين الأوائل والجهات المعنية في جميع مراحل إدارة الأزمة (الجاهزية، الاستجابة، التعافي)، من خلال عقد ورشات وحوارات تدريبية متعددة، تشمل الإخلاء والإيواء والإسعافات الأولية، خلال عامين من تبني المبادرة، بهدف تحسين مستويات الاستجابة للمخاطر والأزمات.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في تحديث الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخططها التنفيذية والمساهمة في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة، وضمان تمثيلهم في المنصة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.



34. سلطة إقليم البترا التنموي السياحي

تلتزم سلطة إقليم البترا بحلول عام 2028 بما يلي:

- تعزيز السياحة الميسرة وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في إقليم البترا من خلال:
 - ✓ تطبيق نظام برايل في متحف البترا لتمكين الزوار المكفوفين من استكشاف معروضاته، إلى جانب تصميم مجسمات تحاكي أبرز معالم الموقع.
 - ✓ تدريب 100 موظف على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - ✓ تطوير مسارات ميسرة في مركز الزوار والموقع الأثري.
 - ✓ شراء مركبتين كهربائيتين لنقل الزوار ذوي الإعاقة على طول المسارات الميسرة.
- تخصيص مبلغ 15 فلساً من كل تذكرة دخول لدعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تمويل إنشاء مقهى ميسر بالكامل للسياح والمقيمين ذوي الإعاقة بالتعاون مع جمعية عاصمة الأنباط، بهدف توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتوليد دخل للجمعية لتعزيز خدماتها لهم في المنطقة.
- تخصيص وتأمين الموارد المالية اللازمة ضمن موازنة السلطة لتنفيذ الالتزامات المذكورة.





35. سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

1. عبر مديرية التنمية المجتمعية/قسم تمكين المجتمع، تلتزم السلطة بما يلي بحلول عام 2028:

- تخصيص 30% من إجمالي الأسر المستفيدة من مشروع دعم الحالات الإنسانية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة عبر لجنة الدعم والمنح المالية.
- تخصيص 20% من المستفيدين في مشروع تمكين الشباب وتعزيز الرياضة للشباب ذوي الإعاقة عبر تنفيذ 4 مبادرات يقودها الشباب لتعزيز صحتهم البدنية والنفسية وتشجيع التفاعل مع أقرانهم عبر الأنشطة الرياضية.
- تقديم فحوصات طبية وعمليات عند الحاجة وعلاج مناسب للأشخاص ذوي الإعاقة عبر أيام طبية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، بحيث تمثل نسبتهم 40% من مستفيدي مشروع الدعم الصحي.

تمكين

12

جمعية ومؤسسة

توفير أجهزة

مساعدة لـ

700

شخص من ذوي

الإعاقات السمعية

والبصرية والحركية

- تمكين 12 جمعية ومؤسسة تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة لرفع جودة الخدمات وتلبية الاحتياجات داخل هذه الجهات.
- توفير أجهزة مساعدة لـ 700 شخص من ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والحركية لدعم استقلاليتهم في أنشطة الحياة اليومية.
- تغطية أجور/رواتب اختصاصيي العلاج الطبيعي، وسمعيات، ومصممي برامج تنمية المهارات المعرفية، ومدربي النطق، بنسبة 60% من الكلفة لتحسين الخدمات داخل المؤسسات والجمعيات والمراكز.
- دمج 14 طالباً من المكفوفين وضعاف البصر في مدرسة الراهبات الوردية ضمن اتفاقية تعاون لضمان دمجهم في الصفوف الاعتيادية.
- تنفيذ 9 برامج بناء قدرات للعاملين في مؤسسات الإعاقة وأسرهم والجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعاون مع المجلس الأعلى، تستهدف 360 مختصاً، وتشمل مواضيع مثل:

بناء قدرات 360 مختص من العاملين في مؤسسات الإعاقة

- ✓ لغة الإشارة (المستويان 3 و4)
- ✓ VIISA (للعاملين مع الأطفال ذوي الإعاقة البصرية)
- ✓ SKI-HI (للعاملين مع الأطفال ذوي الإعاقة السمعية)
- ✓ استراتيجيات ABA للمربين والاختصاصيين
- ✓ رفع كفاءات اختصاصيي العلاج الطبيعي
- ✓ إدارة السلوكيات لدى المراهقين من ذوي الإعاقة
- ✓ تدريب علاج النطق أو العلاج الوظيفي
- ✓ PECS المرحلة الثانية لدعم الأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد

- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن موازنة المديرية لتنفيذ ما سبق.

2. عبر مديرية السياحة، تلتزم السلطة بما يلي بحلول عام 2028:

- استكمال تطوير نموذج دامج على شاري السعادة والنهضة عبر:
 - ✓ إنشاء مسار سياحي ميسر بالكامل لزوار ذوي الإعاقة يشمل الأرصفة والمرافق المحيطة.
 - ✓ ضمان إمكانية الوصول في: مطعمين تراثيين وستة مطاعم سياحية، وثلاثة فنادق (3 و4 نجوم)، وحديقة عامة واحدة.
 - ✓ توفير حافلتين ميسرتين للنقل العام والسياحي.
 - ✓ تدريب 200 موظف من الجهات الواقعة على المسار على المنهجية الحقوقية واتيكت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - ✓ زيادة فرص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في مرافق المسار بنسبة لا تقل عن 2% من إجمالي العاملين.
 - ✓ تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ الالتزامات.
 - ✓ ضمان أن المتنزه البحري بالعقبة ومنطقتي الحفاير والشاطئ وشارع الكورنيش تستوفي متطلبات إمكانية الوصول.
 - ✓ تطبيق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة على المباني والمرافق التابعة للسلطة، بحيث يتم تهيئة مبنى واحد على الأقل سنوياً.
 - ✓ ضمان شمول قلعة العقبة التاريخية بمتطلبات إمكانية الوصول.
 - ✓ استكمال متطلبات إمكانية الوصول في محيط ساحة الثورة العربية الكبرى وبيت الشريف الحسين بن علي.
 - ✓ ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول ميناء سفن الرحلات ومحطة الركاب ومكتبين على الأقل للسفر والسياحة ومركز غوص واحد.
 - ✓ توفير خدمات ومعلومات بصيغ ميسرة بما في ذلك توفير متطلبات إمكانية الوصول الموقع الرسمي للسلطة.



36. صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

تطوير سياسة دامجة وتنفيذها:

- نموذج مباني تتوافر فيها متطلبات إمكانية الوصول: يلتزم الصندوق بتهيئة مقره نموذجًا لإمكانية الوصول ، وضمان إمكانية الوصول لـ 85% من المباني المملوكة للصندوق وإدراجها على الخريطة الرسمية للمباني الميسرة ضمن الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني والمرافق العامة (2019-2029) بإشراف المجلس الأعلى، بحلول عام 2028.
- منصات رقمية ميسرة: إمكانية الوصول لموقع الصندوق ومواقع الشركات المملوكة له بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام 2028.
- مواد تواصل ميسرة: توفير مطويات ومواد تواصل بصيغ ميسرة بحلول عام 2028.
- تدريب العاملين: تدريب جميع موظفي الصندوق على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ، وتوفير مواد تواصل بلغة الإشارة بحلول 2028.
- الامتثال لنسب التوظيف: توجيه الشركات المملوكة/التابعة لزيادة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 2% خلال السنوات الثلاث المقبلة.



37. الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين

تلتزم الهيئة بحلول عام 2028 بما يلي:

تنظيم
630
رحلة دينية وثقافية
وترفيهية

- تنظيم 630 رحلة للمستفيدين، بمن فيهم المصابون العسكريون، إلى مواقع دينية وثقافية وترفيهية كالمعالم التاريخية والمتاحف.
- تقديم 5 دورات تدريبية لإكساب 140 مصاباً عسكرياً مهارات سوق العمل، تشمل:

- ✓ مهارات الحاسوب والتنمية الشخصية لـ 100 مستفيد.
- ✓ صيانة الأجهزة المنزلية لـ 10 مستفيدين.
- ✓ الحلاقة والتجميل لـ 10 مستفيدين.
- ✓ تمديدات كهرباء منزلية لـ 10 مستفيدين.
- ✓ تكييف وتبريد لـ 10 مستفيدين.

- تقديم برامج متخصصة في العلاج الطبيعي والغوص والسباحة والرمية وألعاب القوى لـ 194 مصاباً عسكرياً.
- تصنيع وتوريد 100 سرير طبي و100 كرسي متحرك لدعم المصابين العسكريين.
- تدريب 19 موظفاً على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ هذه الالتزامات.



38. صندوق المعونة الوطنية

يلتزم الصندوق بحلول عام 2028 بما يلي:

- تدريب 150 موظفاً على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول لـ 42 مكتباً من مكاتبه في المحافظات بشكل تام.
- تخصيص 10% من المشاركين المستهدفين في برامج تدريب مديرية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ ما سبق.



39. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تلتزم المؤسسة بما يلي:

- ضمان أن جميع الفروع المتبقية—وعدها 9 من أصل 19—ميسرة بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تدريب 600 موظف على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

- مواءمة تشريعية: مواءمة التشريعات الناظمة لعمل المؤسسة مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير سياسة دامجة: إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بفاعلية في تقديم التغذية الراجعة لصياغة سياسات المؤسسة ومنهجياتها وخطط عملها.
- الالتزام المالي: تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة السنوية لتنفيذ الالتزامات المذكورة.



تلتزم دائرة الإحصاءات العامة بحلول عام 2028 بوضع خطة تنفيذية مع موارد مالية مقابلة لتنفيذ ما يلي:

- إدراج جميع البيانات الإحصائية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن قاعدة بيانات الدائرة.
- ضمان أن يكون مبنى الدائرة ميسر الوصول بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعميم منهجية مجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة في المسوح الاجتماعية والسكانية وكذلك في التعدادات السكانية التي تُجرىها الدائرة.
- تلتزم الدائرة بتخصيص المبالغ المالية اللازمة ضمن موازنتها لتنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه.



41. بلدية سحاب

بناء مدينة مهيأة للإعاقة:

- تتعهد بلدية سحاب بتحسين متطلبات الوصول في المنطقة المحيطة بالمبنى البلدي الرئيس—بما يشمل مركز صحي سحاب الشامل، مسجد الدريدي، مدرسة الأرقم الأساسية، مدرسة أم عمارة الثانوية، مكتب بريد سحاب، والمنشآت التجارية القريبة—ضمن نصف قطر يقارب 1000 متر. يهدف هذا إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول الكامل إلى هذه الخدمات والاستفادة منها بحلول 2029، وبالتعاون مع شركاء محليين ووطنيين ودوليين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.
- تلتزم البلدية بإنشاء حديقة عامة دامجة في مدينة سحاب، مصممة وفق معايير متطلبات الوصول ومبادئ التصميم الشامل لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول 2028، وبالشراكة مع جهات محلية ووطنية ودولية، بما فيها المنظمات غير الحكومية.
- تلتزم البلدية بضمان أن المبنى البلدي الرئيس ومبنى المحكمة البلدية ميسران بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول 2028.
- ستخصّص البلدية الموارد المالية اللازمة ضمن قدرتها الموازنة للسنوات 2026–2029 للوفاء بالتزاماتها تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.



42. هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

تلتزم الهيئة بحلول عام 2028 بما يلي:

- في المجال التشريعي والرقابي: مراجعة تعليمات وإجراءات الهيئة لضمان تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.
- في مجال إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية والصيغ الميسرة: تكييف مبنى الهيئة ومرافقها لتسهيل الوصول السهل والسلس للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان إمكانية الوصول لمواقع وخدمات الهيئة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تلتزم الهيئة بتأمين المخصصات المالية لتنفيذ أحكام الإعاقة ضمن خططها التنفيذية.



43. دائرة الأحوال المدنية والجوازات

تلتزم الدائرة بحلول عام 2028 بتنفيذ ما يلي:

- ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول الكاملة في المديرية الأربعة الرئيسية.
- تخصيص مواقف ميسرة بالقرب من المداخل الرئيسية لخمس مديريات رئيسية، مع وضع لوحات إرشادية مناسبة.

- ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول الكاملة في 20 مكتباً من مكاتب الدائرة في الأقاليم.
- توفير 15 كرسيّاً متحركاً موزعة على مكاتب الدائرة في مختلف أنحاء المملكة.
- إنشاء فريق دعم تقني لمساندة الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى الخدمات.
- تدريب 50 موظفاً من موظفي الدائرة على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الدعم المناسب.
- ضمان أن تكون جميع الخدمات الإلكترونية ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.



44. هيئة تنظيم الطيران المدني الأردنية

توقيع مذكرة تفاهم (MOU) بين هيئة تنظيم الطيران المدني والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتقنين التعاون في تنفيذ نظام ركاب ذوي الإعاقة – الجزء 211.

تلتزم الهيئة بحلول عام 2028 بما يلي:

- إصدار نظام ركاب ذوي الإعاقة – الجزء 211 لتأطير الإطار القانوني اللازم لتعزيز توفير إمكانية الوصول وضمان تكافؤ الوصول إلى خدمات النقل الجوي.
- ضمان تنفيذ متطلبات ركاب الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل مشغلي المطارات وشركات الطيران بما يتماشى مع معايير البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي.
- الإشراف على التزام مشغلي المطارات وشركات الطيران بالمعايير الواردة في نظام ركاب ذوي الإعاقة – الجزء 211.



45. مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني

تلتزم المؤسسة بحلول عام 2028 بما يلي:

- ضمان إمكانية الوصول في:
 - ✓ قاطرة واحدة عبر تركيب أرضيات مانعة للانزلاق، وتحديث المدخل، وتوفير كوادر مدربة للمساعدة.
 - ✓ محطتي جزة والمفرق.
 - ✓ المتحف الحديدي المؤلف من ثلاثة طوابق.
 - ✓ المبنى الرئيس للمؤسسة وموقعها الإلكتروني.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ هذه الالتزامات.



46. المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

تلتزم المؤسسة بحلول عام 2028 بتخصيص ما لا يقل عن 100 قطعة أرض خدمية ببنية تحتية ميسرة بالكامل (طرق، شبكات مياه وكهرباء، ومساحات خضراء) دعمًا لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والدمج في المجتمع.

- بحلول 2028، تستهدف المؤسسة رفع نسبة تخصيص قطع الأراضي الميسرة من 5% إلى 10%، مع ضمان قربها من الخدمات العامة ومراعاة متطلبات إمكانية الوصول.
- بحلول 2028، لا تقل نسبة 10% من المحال/الواجهات التجارية المطورة من المؤسسة في المحافظات المختلفة عن حصة مخصصة للتأجير للأشخاص ذوي الإعاقة بأسعار مدعومة لتعزيز تمكينهم الاقتصادي.

تلتزم المؤسسة بحلول عام 2026 بضمان أن يكون مبنى خدمة الجمهور ميسر الوصول بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمشاركتهم الكاملة والمتكافئة في البيئة المبنية والوصول غير المقيّد إلى خدمات المؤسسة، وذلك وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة وبالتنسيق مع المجلس الأعلى.

بحلول عام 2028:

- تدريب ما لا يقل عن 10 موظفين على تقديم خدمات دامجة، بما يشمل برايل ولغة الإشارة وبروتوكولات المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وفق مبادئ التيسير المعقول وعدم التمييز.
- تدريب ما لا يقل عن 25 شخصاً من ذوي الإعاقة سنوياً على استخدام الخدمات الإلكترونية وموقع المؤسسة لضمان الإدماج الرقمي الميسر.
- استكمال تدريب ما لا يقل عن 10 موظفين لرفع جاهزية المؤسسة في مجال إمكانية الوصول ودمج الإعاقة.

بحلول 2028، تلتزم المؤسسة بضمان أن جميع خدماتها الإلكترونية البالغ عددها 21 خدمة ميسرة بالكامل، تكريساً لحق الوصول المتكافئ إلى المعلومات والاتصال.

21

خدمة إلكترونية ميسرة من خدمات المؤسسة

بحلول 2028، تلتزم المؤسسة بزيادة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة (بما في ذلك الإعاقات الجسدية والسمعية والبصرية) في قوتها العاملة، وفق نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، على أن يُخصّص ما لا يقل عن 10% من الشواغر للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الوظائف الإدارية والفنية.



47. بلدية إربد الكبرى

تلتزم بلدية إربد الكبرى بحلول عام 2028 بما يلي:

- تأهيل أرصفة 16 شارعاً في وسط المدينة التجاري عبر تركيب المنحدرات والأرصفة اللمسية وفق متطلبات إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول في حديقتين عامتين عبر تركيب منحدرات ومؤشرات تحذيرية لمسية

ومرافق صحية ميسرة وملاعب ومرافق ترفيهية دامجة.

- رفع نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بـ 1% عبر المشاريع البلدية أو جداول التوظيف المعتمدة بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية.
- تنفيذ 3 حملات توعوية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنظيم 3 دورات تثقيفية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إطلاق 3 مشاريع رياضية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.



48. المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية

خلال 2025-2028، تلتزم المجموعة بما يلي:

- ضمان التزام جميع المناطق الحرة العامة الست والمنطقتين التنمويتين بمعايير إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وفق الأنظمة ذات الصلة.

توظيف
10%
من إجمالي القوى
العاملة

- توظيف أشخاص ذوي إعاقة بنسبة 10% من إجمالي القوى العاملة في المجموعة.

- دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في استراتيجيات وخطط عمل وسياسات وتعليمات المجموعة.

- تقديم برنامجين تدريبيين للأشخاص ذوي الإعاقة من المجتمعات المحلية ضمن مناطق المجموعة لتدريب 40-80 مستفيداً، دعمًا لدخولهم سوق العمل، وبالتعاون مع جهات مثل المجلس الأعلى.

- تقديم تدريب متخصص لموظفي المجموعة على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة سواء أكانوا زوارًا أو عملاء أو موظفين وغير ذلك.

- إطلاق مبادرتين مجتمعتين لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع.



49. هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

تلتزم الهيئة بحلول عام 2028 بما يلي:

تدريب
25%
من موظفيها على
المنهجية الحقوقية

- تدريب 25% من موظفيها سنويًا ولمدة ثلاث سنوات على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية التعامل معهم.
- نشر المواد التوعوية على صفحة فيسبوك التابعة لها مع نص كتابي يعبر عن محتوى المنشورات (في مساحة الشرح) لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من الوصول إلى المعلومات.
- إدراج لغة الإشارة و/أو النص المكتوب في محتوى الفيديوهات التي تنتجها وتشرها على منصاتها الاجتماعية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من الوصول إلى المعلومات.



50. المؤسسة الاستهلاكية المدنية

تلتزم المؤسسة بحلول عام 2028 بما يلي:

- ضمان إمكانية الوصول الكاملة في ثلاثة مبانٍ (المفرق الجديد، عين غزال الجديد، وسوق رأس العين) عبر:
 - ✓ تركيب منحدرات ودرابزين للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
 - ✓ تخصيص مواقف ميسرة مع لوحات إرشادية مناسبة.
 - ✓ وضع مؤشرات أرضية لمسية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في مناطق البهو.

- ✓ تركيب مرافق صحية ميسرة في دورات المياه المخصصة في فرعي المفرق وعين غزال.
- ✓ توريد وتركيب قارئات أسعار ناطقة للعملاء ذوي الإعاقة البصرية.

- تقديم تدريب سنوي لـ 20 موظفاً على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- توظيف أشخاص ذوي إعاقة وفق نسب التوظيف المحددة في نظام الخدمة المدنية وتعليماته.
- تخصيص موظف معين في كل فرع لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة من بين الكوادر المدربة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات.



51. سلطة المياه الأردنية

زيادة نسبة تعيين
الأشخاص ذوي
الإعاقة بمقدار

2%

تلتزم سلطة المياه الأردنية، مع تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن موازنتها، بحلول عام 2028 بما يلي:

- زيادة نسبة التعيينات الجديدة من الأشخاص ذوي الإعاقة بمقدار 2% عبر مشاريع مختلفة.
- تحقيق نسبة 4% من الشواغر الوظيفية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطبيق تعليمات العمل عن بُعد وساعات العمل المرنة للموظفين ذوي الإعاقة وأسرههم حسب دراسة الحالة.
- تدريب 300 موظف من جميع الفئات الوظيفية على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تدريب 90% من الموظفين ذوي الإعاقة وفق كفاءاتهم واحتياجاتهم التدريبية.
- تحويل مبنين إلى مرافق ميسرة بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.



52. طلال أبو غزالة للجودة في التعليم

تلتزم طلال أبوغزالة للجودة في التعليم بالالتزامات التالية بحلول عام 2028:

- تدريب وتأهيل 1000 معلّم مجاناً على استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، بما يشمل ورشات عمل وتدريباً عملياً عبر الإنترنت على الأدوات الرقمية المساعدة.
- تدريب 1000 معلّم متخصص للعمل مساعدين في المدارس الدامجة لتلبية احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة، مجاناً وعبر الإنترنت، لضمان توافر كوادر مؤهلة تدعم التعليم الدامج.
- تكييف جميع مبانيها لتصبح مهيأة للإعاقة عبر تعديل المرافق العامة وتوفير وصول سهل إلى جميع الطوابق والمساحات، وفق المعايير الدولية، على أن يُستكمل المشروع بحلول 2028.
- تنظيم مؤتمر علمي حول التعليم الدامج.



53. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- المراجعة الشاملة للسياسة الوطنية 2020-2030 وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017:

✓ يلتزم المجلس الأعلى بحلول عام 2028 بإجراء مراجعة شاملة للسياسة الوطنية 2020-2030 وللقانون رقم 20 لسنة 2017، بهدف ضمان الدمج الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع

المجالات والسياسات العامة.مراجعة التشريعات المتعلقة بالسياحة والعمل والتعليم وتنمية الموارد البشرية في القطاع العام وتعديلها:

- يلتزم المجلس الأعلى بحلول عام 2028 بمراجعة وتعديل التشريعات ذات الصلة في هذه القطاعات، ووضع خطط تنفيذية لضمان مواءمتها مع أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومعاهدة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذها بفعالية.
- إعداد خطة وطنية لضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات الوطنية:
- ✓ بالشراكة مع الهيئة المستقلة للانتخاب ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، يلتزم المجلس الأعلى بحلول عام 2028 بإعداد خطة وطنية لضمان تمتع الناخبين والمرشحين من الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الكامل في المشاركة السياسية، مع تخصيص الموارد المالية اللازمة لضمان التنفيذ الفعال.



54. المركز الوطني لحقوق الإنسان

يلتزم المركز الوطني لحقوق الإنسان بحلول عام 2028 بتنفيذ الالتزامات الآتية:

- رصد اللوائح المنظمة لإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدارس والجامعات الحكومية في المملكة.
- رصد السياسات المطبقة لضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدارس والجامعات الحكومية.
- إجراء رصد ميداني لثلاثين مدرسة حكومية تابعة لوزارة التربية والتعليم وست جامعات حكومية.
- إصدار تقريركمي ونوعي حول نتائج الرصد الميداني.



55. مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية

تلتزم مديرية التربية والتعليم والثقافة والتعليم العسكري بحلول عام 2028 بتبني نهج قائم على الحقوق في برامجها وسياساتها وخططها من خلال الإجراءات الآتية:

- تطوير 37 مدرسة تابعة للمديرية لتلبية متطلبات الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتوافق مع قانون البناء الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تدريب 104 من مساعدي المعلمين من موظفي المديرية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة الخاضعة لإشرافها.
- التنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات الطبية الملكية لتدريب 51 متخصصًا في مختلف مجالات الدعم - بما في ذلك العلاج الطبيعي، والعلاج الوظيفي، وعلاج النطق، وإعادة التأهيل السمي والبصري - لتقديم الخدمات الأساسية للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة.
- تدريب 155 من أعضاء هيئة التدريس لتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل بفعالية مع الطلاب ذوي الإعاقة، بما في ذلك منهجيات التعليم الدامج واستراتيجيات التدريس.



56. المؤسسة الأردنية لتنمية المشاريع (جيدكو)

تلتزم المؤسسة الأردنية لتنمية المشاريع (جيدكو) بحلول عام 2028 بما يلي:

- ضمان الوصول الكامل والمتساوي إلى جميع مرافق المؤسسة، بما في ذلك إمكانية تقديم طلبات الدعم ضمن برامج التمويل الخاصة بها.
- توفير خدمات بصيغ يسهل الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، بما في ذلك مواد برايل للمكفوفين، بالإضافة إلى طباعة متوافقة مع برايل وتستوفي المعايير المعتمدة في دائرة الخدمة العامة.
- توفير ترجمة بلغة الإشارة للصم في دائرة الخدمة العامة من خلال التطبيقات الرقمية والتقنيات المساعدة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن ميزانيتها لتنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه.



57. جامعة الدول العربية

تأكيداً للدور المحوري لجامعة الدول العربية في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الجهود العربية لضمان إدماجهم الكامل في المجتمع، وعملاً بتوجيهات القمم العربية ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تلتزم الجامعة بما يلي:

أولاً: تنفيذ مبادرة «العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023-2032»

- متابعة تنفيذ المبادرة التي أقرتها القمة العربية عام 2023، وتعزيز جهود الدول الأعضاء في تطبيقها على المستويين الوطني والإقليمي دعماً لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف خطة التنمية المستدامة 2030.
- تعميق الاستفادة من «مبادرة العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة» التي توظف التكنولوجيا الحديثة والرقمنة لتمكينهم، ودعم ريادة الأعمال بين الأشخاص ذوي الإعاقة.
- عام 2025: تنظيم الدورة الثالثة لمبادرة «العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة» ضمن الفعاليات الجانبية لقمة التنمية الاجتماعية الثانية المقرر عقدها في الدوحة - قطر (4-6 نوفمبر 2025).
- إعداد كوادرو وطنية متخصصة لإعداد التقارير الوطنية حول تنفيذ الاتفاقية من خلال برامج تدريبية بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً: تصنيف الإعاقة العربي

- عام 2025: ستواصل الجامعة دعم أربع دول (قطر، تونس، ليبيا، ومصر) فنياً لصياغة تصنيفاتها الوطنية استناداً إلى التصنيف العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية.
- عام 2026: سيتم تعميم التجربة على باقي الدول العربية بناءً على طلبها.

ثالثاً: في مجالات التشريعات والسياسات

- تحديث القانون العربي النموذجي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2013-2015).
- الربع الأخير من عام 2025: عقد المؤتمر العربي رفيع المستوى حول السياحة الميسرة في المملكة العربية السعودية، بهدف إصدار دليل للسياحة الميسرة في الدول العربية، وتنظيم برامج تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع السياحي، وإطلاق تطبيق إلكتروني للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: التعليم، العمل، التكنولوجيا المساندة، والخدمات الاجتماعية

- تعزيز التعليم الشامل عالي الجودة، وتوفير التدريب المهني وفرص العمل العادلة والمنصفة.
- دعم استخدام التكنولوجيا المساندة من خلال تنظيم معارض وورشات عمل متخصصة.
- تعزيز مهنية العمل الاجتماعي وتضمين الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجيات الوطنية.

خامساً: الحقوق السياسية والإنسانية

- تنفيذ برامج تدريبية حول المشاركة السياسية الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على المعلومات بوسائل ميسرة.
- حماية حقوق الأطفال والنساء وكبار السن من ذوي الإعاقة، من خلال تشريعات وبرامج وقائية من العنف والاستغلال، وتعزيز تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة للقيام بأدوار قيادية.
- سادساً: الأشخاص ذوو الإعاقة في الأزمات والكوارث والتغير المناخي
- متابعة تنفيذ «خارطة الطريق العربية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوبئة والأزمات»، بما في ذلك تدريب فرق إنقاذ عربية بالتعاون مع الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربي والوطني.
- 2025-2026: تنفيذ «إعلان طرابلس» حول استراتيجية العمل التطوعي وخارطة الطريق العربية، لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الطوارئ الوطنية.



58. جمعية البنوك الأردنية

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل:

إعداد استراتيجية وخطة تنفيذية مدتها ثلاث سنوات لجعل القطاع المصرفي أكثر شمولاً، من خلال توفير فرص عمل لـ 40 شاباً وشابة من الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات المصرفية، مع توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لضمان أدائهم الوظيفي على قدم المساواة مع زملائهم.

مبادرة الوصول الشامل – تمكين التعليم والصحة للأشخاص ذوي الإعاقة:

بحلول عام 2028، وبالشراكة مع البنوك العاملة في المملكة، ستطلق جمعية البنوك مبادرة بقيمة إجمالية قدرها 90 مليون دينار أردني لدعم تطوير بنية تحتية شاملة في قطاعي التعليم والصحة. تهدف المبادرة إلى ضمان إمكانية الوصول الكاملة في المدارس والمراكز الصحية في جميع المحافظات، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يكفل تكافؤ

الفرص في الحصول على خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة، وترسيخ مبدأ الكرامة والمشاركة المتكافئة.

بناء قدرات العاملين في القطاع المصرفي:

تدريب 200 موظف من مختلف البنوك في المملكة على «دليل الأربعين» والنهج القائم على الحقوق وطريقة التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال أربع ورشات عمل سنوية تنفذها جمعية البنوك بالتعاون مع المجلس الأعلى، بمشاركة مدربين متخصصين من المجلس.



59. شركة المطارات الأردنية

تلتزم شركة المطارات الأردنية بحلول عام 2028 بما يلي:

- في مجال التوعية والتدريب لموظفي الشركة، بمن فيهم المرتبطون بالجوازات والجمارك: تنفيذ 3 دورات تدريبية للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- في مجال إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية: تأهيل مباني المطارات وفق متطلبات كودة البناء للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص الالتزامات المالية اللازمة ضمن موازنة الشركة.



60. البنك الأهلي الأردني

- الفروع المهيأة: رفع عدد الفروع المجهزة لخدمة العملاء ذوي الإعاقة من 21 إلى أكثر من 30 فرعاً بحلول 2027.
- إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة: تدريب جميع موظفي الفروع على إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة لتقديم خدمة شاملة ومراعية لاحتياجاتهم.
- توفير متطلبات إمكانية الوصول في سوق العمل: تدريب وتأهيل عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مصرفية لتزويدهم بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل.



61. البنك الكويتي الأردني

يلتزم البنك الأردني الكويتي بحلول عام 2028 بما يلي:

- تعزيز التشغيل الدامج في القطاع المصرفي:

تدريب
500
من كوادر البنك

- ✓ توظيف ستة شباب من ذوي الإعاقة مع التركيز على رفع نسبة العاملين ذوي الإعاقة من إجمالي القوى العاملة.
- ✓ بناء قدرات 500 موظف فرعي على الوعي بالإعاقة والممارسات الدامجة لدعم العملاء ذوي الإعاقة بفاعلية، بالتعاون مع جمعية البنوك والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تعزيز الاندماج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة عبر:

- ✓ دعم برامج تدريب لـ 20 طالباً من ذوي الإعاقة.
- ✓ دعم مشروع رياضي واحد يقوده أو يستفيد منه شخص من ذوي الإعاقة.
- ✓ تنظيم فعاليات سنويتين لتعزيز الدمج الاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة.
- ✓ بث حملات توعوية حول شمول الإعاقة على شاشات الفروع سنوياً بالتنسيق مع الاتصال المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية.
- تخصيص المبالغ المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ ما سبق.



62. زين الأردن

1. لغة إشارة فورية في مطار الملكة علياء الدولي:

تلتزم زين الأردن، بالشراكة مع الملكية الأردنية، بتقديم خدمة لغة الإشارة الفورية في مطار الملكة علياء لضمان تجربة سفر دامجة للركاب ذوي الإعاقة السمعية.

2. تلتزم زين الأردن بحلول عام 2028 بتنفيذ المبادرات الآتية:

- إمكانية الوصول:

✓ ضمان أن 100% من المقرات والمباني الرئيسية ميسرة بالكامل وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة وبالتعاون مع المجلس الأعلى ضمن مشاركة الشركة في جائزة المباني الميسرة.

- التشغيل:

✓ رفع تمثيل الموظفين ذوي الإعاقة من 1.27% إلى 2% (من 21 إلى 32 موظفاً من أصل 1,570).

- برنامج التدريب العملي (الإقامة) (Internship):

✓ توفير فرص تدريب لـ 21 متدرباً من ذوي الإعاقة مع تدريب شامل على المهارات الحياتية والمهارات الرقمية.

• التدريب والتطوير:

- ✓ تدريب المدربين: اعتماد 4 موظفين من ذوي الإعاقة كمدربين ضمن برنامج Lead and Learn يركّز على إتيكيت التواصل الملائم مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ تدريب إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة: تدريب نحو 60% من القوة العاملة (1000 موظف) على إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ مهارات ناعمة ومحو أمية رقمية: ضمان حصول 80% من الموظفين ذوي الإعاقة على هذا التدريب.

تدريب
60%
من الكادر على
إتيكيت التواصل

• تطوير وتوسيع خط «+ وتوسيعه»:

- ✓ إعادة إطلاق بسمّة+ لتقديم اتصالات دامجّة وميسرة.
- ✓ إضافة دعم مكالمات فيديو بلغة الإشارة داخل تطبيق زين للتواصل المباشر مع مترجمي خدمة العملاء.

• حملات توعوية وطنية (2025-2028):

- ✓ إطلاق حملات تستهدف مليون مشترك لتعزيز حقوق وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

• دعم الرياضيين البارالمبيين (2025-2028):

- ✓ دعم 6 رياضيين بارالمبيين مالياً ولوجستياً (تدريب/معدات/سفر).

• إمكانية الوصول الرقمية عبر منصات زين (2025-2028):

- ✓ الموقع: تحسين التوافق مع قارئات الشاشة.
- ✓ التطبيق: إضافة خيارات تكبير الخط وتباين الألوان.
- ✓ المتجر الإلكتروني: ضمان تنقل سلس مع قارئات الشاشة.

• أولوية الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة:

- ✓ إطلاق مسار خدمة سريع (1234) ودعم أولوية لخدمات الإنترنت العريض.

• الالتزام المالي: تخصيص الموارد اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ ما سبق.



63. بنك الإسكان للتجارة والتمويل

يلتزم بنك الإسكان بحلول عام 2028 بما يلي:

تدريب

50

شاب/ة ذوي إعاقة
على ريادة الأعمال

• توفير متطلبات إمكانية الوصول والالتزام بكودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة عند تنفيذ التصميم الهوائي الجديد لخمسة فروع سنوياً لمدة ثلاث سنوات، بما يشمل:

- ✓ تركيب مصاعد في الفروع متعددة الطوابق.
- ✓ توفير مرافق صحية ميسرة بتجهيزات مناسبة ومساحات كافية.
- ✓ إنشاء مكاتب خدمة ميسرة بارتفاعات مناسبة.

• نشر أجهزة صراف تفاعلية (ATMs) مزودة بـ:

- ✓ لوحات مفاتيح برايل ومخارج سماعات للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.
- ✓ واجهة لغة إشارة أو فيديو تعليمي مباشر للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

• توفير منشورات مزودة برموز QR للتواصل الدامج.

• توفير أدوات وخدمات لغة إشارة لخدمة الصم.

• توفير كراسي متحركة ومرافقة للمساعدة عند الحاجة.

• تنفيذ برنامج «تدريب من أجل التوظيف» لثلاث سنوات: إلحاق 5 أشخاص ذوي إعاقة سنوياً ببرامج التدريب، وتوظيف 6 متدربين في الشواغر المتاحة مع توفير الترتيبات التيسيرية.

• تدريب ما لا يقل عن 150 موظفاً في الأقاليم الثلاثة على «دليل الأربعين» و المنهجية الحقوقية إتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

• تقديم تدريب ريادة أعمال لـ 25 شاباً وشابة من ذوي الإعاقة لتعزيز فرص العمل الحر.

• تخصيص الميزانية اللازمة لتنفيذ الالتزامات.



64. أمنية

تأهيل 16 متجراً وفق كودة البناء

تلتزم «أمنية» بتأهيل 16 متجراً إضافياً للأشخاص ذوي الإعاقة وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتضمن ذلك:

- اشتراطات خارجية: منحدراتٍ للكراسي المتحركة ودرابزين وأبواباً أوتوماتيكية، مواقف مخصصة بعلامات واضحة، إشارات تحذيرية مضيئة، مسارات لمسية، ومناطق انتظار دامجة.
- اشتراطات داخلية: منصّة خدمة مخصصة، ترجمة بلغة الإشارة وشاشات عرض الخدمة، نظام دور شامل بتنبيهات سمعية وبصرية ولغة إشارة.
- المدارس: تأهيل 3 ساحات ألعاب في مدارس حكومية ضمن مشروع فرصة (Forsa) وفق معايير إمكانية الوصول.
- التدريب: تدريب الموظفين وفق معايير الكودة وإرشادهم لكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المتاجر.
- تعزيز إمكانية الوصول في الاتصالات والخدمات:
- ✓ ضمان المحتوى المرئي بترجمة/نصوص على القنوات الرقمية، وتوفير قراءات نصية للمحتوى للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر.
- استكشاف تطوير مركز اتصال ميسر للصم:
- ✓ الاستفادة من قدرات الدردشة بالذكاء الاصطناعي لتوفير متطلبات إمكانية الوصول للردود النصية وتحويلها إلى موظفين مباشرين يواصلون التفاعل كتابياً.
- استراتيجية مسؤولية مجتمعية دامجة بحلول 2028:
- ✓ دمج السياسات بمبادئ الشمول، بحث ومقارنة أفضل الممارسات العالمية، إشراك أصحاب المصلحة، قيادة فكرية، توقعات للموردين والشركاء لاعتماد ممارسات دامجة، والاستعداد للمستقبل لتطوير منتجات وخدمات دامجة.



65. أورانج الأردن

الإدماج الرقمي المستدام:

- تلتزم أورانج الأردن في إطار 2025 SDG وتحت محوري التعليم الدامج وإدماج المعلومات/الاتصال الرقمي بضمان فرص تعلم متكافئة ومهارات رقمية للأشخاص ذوي الإعاقة عبر تدريب نحو 100 طالب من ذوي إعاقات مختلفة لمدة عام على الذكاء العاطفي، والتطوير المهني، وأدوات الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي لتعزيز قابليتهم للتوظيف ونموهم الشخصي. التدريب ميسر (ترجمة بلغة الإشارة ومواد تعليمية دامجة عند الحاجة)، ويتسق مع أهداف التنمية المستدامة، مع توفير إرشاد مهني وفرص تواصل، مستهدفاً:
 - طلبة الجامعات (الحكومية والخاصة) عبر Orange Innovation Hub الميسر.
 - خريجين وأصحاب عمل باحثين عن فرص.



66. شركة مطارات العقبة/مطار الملك حسين الدولي

التزامات بحلول عام 2028:

تنفيذ 12 برنامج تدريبي لكوادر الشركة

- ضمان إمكانية الوصول الكاملة في جميع مرافق المطار.
- تعميم الاعتبارات الدامجة ضمن الخطة الاستراتيجية للشركة.
- تنفيذ 12 برنامجاً تدريبياً متخصصاً حول المنهجية الحقوقية اتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ الالتزامات أعلاه.



67. مجموعة المطار الدولي / مطار الملكة علياء الدولي

1. تيسير متطلبات إمكانية الوصول في مطار الملكة علياء الدولي (QAIA):

- بحلول 2026، تلتزم المجموعة بتنفيذ حلّ عند رصيف المغادرين الأمامي (departure curb-side) لتيسير التواصل بين المسافرين وجهات مناولة الخدمات الأرضية، بما يمكن المسافرين من طلب خدمات المساعدة بكفاءة.
- بحلول 2027، تلتزم المجموعة بضمان أن يكون الموقع الإلكتروني لمطار الملكة علياء الدولي ميسر الوصول وسهل الاستخدام للأشخاص ذوي الإعاقة.
- بحلول 2028، تلتزم مجموعة المطار الدولي بتوسعة منطقة إنهاء إجراءات السفر (الشيك-إن) وفقاً للمعايير المعتمدة حالياً لهذه المنطقة، وبما يتوافق مع كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن. تأتي هذه التوسعة ضمن خطة أوسع لتحسين تجربة السفر لجميع المسافرين في مطار الملكة علياء الدولي.
- بحلول 2028، تلتزم المجموعة بتخصيص الموارد المالية اللازمة للوفاء بجميع الالتزامات المتفق عليها.

2. تدريب كوادر مطار الملكة علياء الدولي:

- بحلول 2028، تلتزم مجموعة المطار الدولي بتعليم وتدريب جميع موظفيها على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتيكييت التواصل الملائم معهم.
- وبالشراكة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (HCD)، تلتزم المجموعة برفع الوعي لدى موظفي مطار الملكة علياء الدولي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تيسير التواصل بين المجلس والجهات المعنية كافة في المطار لضمان تقديم التدريب اللازم من قبل المجلس.



68. جامعة آل البيت

تلتزم الجامعة بتحديث برامجها وسياساتها لتكون دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول 2028، ويتضمن ذلك:

- تهيئة المنصات الإلكترونية لخدمة ودعم متطلبات إمكانية الوصول لطلبة الجامعة ذوي الإعاقة.
- تكييف خمسة مبانٍ وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة، بناءً على أولويات الطلبة ذوي الإعاقة.
- توفير مترجمي لغة الإشارة وإدراج لغة الإشارة في المواد الدراسية المسجلة للطلبة ذوي الإعاقة السمعية.
- تخصيص مبلغ 55,000 دينار لتنفيذ ما سبق.



69. جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

بحلول 2028، تتعهد الجامعة بجعل برامجها وسياساتها دامجة، ويشمل ذلك:

- مواءمة المنصات الرقمية لمتطلبات إمكانية الوصول للطلبة ذوي الإعاقة.
- تعديل ثلاثة مبانٍ تعليمية وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة، مع أولوية احتياجات الطلبة.
- توفير برامج داعمة للترجمة النصية المغلقة (تحويل الكلام إلى نص) لتحسين إمكانية الوصول للطلبة الصم وضعاف السمع، خصوصاً للمواد المشتركة والموحدة (المتطلبات الإجبارية)، مع توفير التسجيلات عبر الإنترنت.
- توفير المواد المشتركة والموحدة بصيغ ميسرة: نسخ إلكترونية متوافقة مع قارئات الشاشة للمكفوفين، تسجيلات صوتية، وطبعات كبيرة لضعاف البصر.

- تجهيز ثلاث قاعات محاضرات (في مجمّع الطب، ومجمّع الهندسة، ومجمّع القاعات العامة) بأدوات التكنولوجيا المساندة اللازمة مثل أنظمة الصوت، وأنظمة FM أو Auracast، وقدرات الفصل الذكي (تسجيل صوتي ومرئي)، مع الالتزام بالكودة.
- تكييف حاسوبين في خمسة مختبرات امتحان محوسبة ببرمجيات وتقنيات مساعدة، وجعل المختبرات ميسرة فيزيائياً وفق الكودة.
- إنشاء غرفة ذكية مزودة بتقنيات وأجهزة مساعدة للتدريب للطلبة ذوي الإعاقة وغيرهم، مع الالتزام بمعايير إمكانية الوصول.
- تخصيص 90,000 دينار لتنفيذ المبادرات أعلاه.



70. جامعة اليرموك

تلتزم الجامعة بما يلي:

تدريب
600
من الكوادر
التدريسية على
لغة الإشارة

- تهيئة ستة مبانٍ وفق متطلبات كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقديم دورات لغة إشارة لـ 600 شخص خلال ثلاث سنوات، لتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة على التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إعداد مختبر ميسر مجهز بجميع متطلبات التدريب.
- تخصيص 50,000 دينار لتنفيذ ما سبق.



71. كلية عمّون (شركة التعليم الأردنية للضيافة والسياحة)

بحلول 2028:

- استكمال تعديلات توفير متطلبات إمكانية الوصول في فندق التدريب والبدء برفع سوية مبنى واحد من مرافق الكلية.
- تعديل المنصات الرقمية التابعة للشركة لتخدم متطلبات إمكانية الوصول للطلبة ذوي الإعاقة وجعلها سهلة الاستخدام.
- زيادة تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التدريب وتنظيم الربط بسوق العمل.
- إلحاق ستة أشخاص ذوي إعاقة ببرنامج إرشاد السياح بترشيح من المجلس الأعلى.
- تخصيص 50,000 دينار التزامًا ماليًا.



72. مدارس الأهلية والمطران

التزامات دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم بحلول عام 2028:

- الكادر التعليمي والإداري المتخصص:

- ✓ تعيين 90 معلّم دعم لمساندة المتعلّمين من ذوي الإعاقة.
- ✓ تعيين أخصائي علاج وظيفي وأخصائي نطق ولغة.

تعيين
90
معلم مساند

- ✓ تعيين 7 إداريين (مدير برنامج، منسقي دعم، وكوادر إدارية).
- ✓ موازنة إجمالية: 3,000,000 دينار على ثلاث سنوات لتعزيز القدرات وتغطية التكاليف.

- التوسّع في البرامج التدريبية: مواصلة وتوسيع تدريب الكوادر والطلبة والأهالي على التفاعل الفعّال في بيئات دامجّة (50,000 دينار).
- تعزيز خدمات الإرشاد: تعيين مرشد مدّرب لكل صف دعماً لسياسات التعليم الدامج (540,000 دينار).
- تهيئة الصفوف: تحسين البيئة السمعية (تقليل الصدى) باستخدام أنظمة دعم سمعي (FM) وتعديلات فيزيائية (75,000 دينار).
- تحديد الحد الأعلى لعدد الصف: 25 طالباً حداً أقصى.
- تهيئة المباني الجديدة: تهيئة المباني الجديدة لمتطلبات إمكانية الوصول، بما في ذلك مصاعد ميسرة وفق الكود الوطني (30,000 دينار).
- تطبيق مبادئ التصميم الشامل للتعلّم (UDL) لضمان تعدد وسائل الانخراط والتمثيل والتعبير.
- موازنة للخدمات الداعمة: تخصيص مبلغ مناسب من الميزانية لتغطية الخدمات المقدّمة دون كلفة إضافية على المستفيدين.
- إجمالي الميزانية المخصّصة: 3,695,000 دينار لتنفيذ الالتزامات أعلاه.



73. جامعة الحسين التقنية

بحلول 2028، تلتزم الجامعة باتخاذ الإجراءات التالية:

- إمكانية الوصول الرقمية: ضمان إمكانية الوصول والشمول الكاملين عبر جميع المنصات الرقمية.
- مواءمة الحرم الجامعي مع كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة في المباني الآتية:
 - ✓ المبنى الغربي (23BLDG): 6000 م²
 - ✓ المبنى الجنوبي (18BLDG): 5000 م²
 - ✓ المبنى الشمالي (17BLDG): 5000 م²
 - ✓ مبنى الورش: 1500 م²
 - ✓ مبنى UCE: 400 م²
 - ✓ مبنى الابتكار وريادة الأعمال (ICEE) The Core: 800 م²

- دمج لغة الإشارة ضمن المساقات الاختيارية لبناء قاعدة من مترجمي لغة إشارة مؤهلين.
- مواد تعلم ميسرة: توفير لغة الإشارة وبرائل وملفات PDF نصية (OCR) وتسجيلات صوتية ونصوص مترجمة للمواد الأساسية الثلاث.
- تقنيات مساعدة في القاعات: تكييف 3 قاعات عبر ثلاثة مبانٍ أكاديمية بأنظمة صوت وORACAST أو FM وقدرات فصل ذكي.
- مركز نفاذ: إنشاء مركز نفاذ للطلبة ذوي الإعاقة مزود بمتطلبات إمكانية الوصول.
- مختبر تكنولوجيا مساعدة: إنشاء مختبر مزود بتقنيات وبرامج مساعدة.
- توعية وقبول مبكر: حملات توعية مدرسية للطلبة ذوي الإعاقة للتأهيل والتقدم إلى برنامج القبول المبكر المشروط.
- التزام مالي: تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الميزانية لتنفيذ ما سبق.



74. جامعة الطفيلة التقنية

بحلول 2028، تلتزم الجامعة بما يلي:

- تعزيز إمكانية الوصول في قاعتين دراسيتين عبر مبنين أكاديميين بتجهيزهما بتقنيات مساعدة مثل ORACAST أو FM وقدرات الفصل الذكي (تسجيل صوتي ومرئي).
- توفير ترجمة لغة الإشارة الأمريكية (ASL) للمواد الأساسية والموحدة (المتطلبات الجامعية الإلزامية) وتوفير هذه المواد إلكترونياً.
- ضمان توفير متطلبات إمكانية الوصول في خمسة مبانٍ أكاديمية وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعميم لغة الإشارة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مساق حقوق الإنسان لكونه مطلباً جامعياً إجبارياً.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ ما سبق.



75. جامعة إربد الأهلية

بحلول 2028، تلتزم الجامعة ببيئة تعلم دامجة وميسرة عبر:

- تعزيز إمكانية الوصول الرقمية للمنصات بميزانية 3,000 دينار.
- تحديث البنية التحتية في الحرم: تأهيل مبنى تعليمي واحد ليتوافق مع كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة وبميزانية 1,000,000 دينار مع إعطاء الأولوية لاحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة.
- تجهيز ثلاث قاعات بأدوات التكنولوجيا المساندة (أنظمة صوت، ORACAST أو FM، وقدرات فصل ذكي)، بميزانية 30,000 دينار.
- تعميم لغة الإشارة وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المساقات الأكاديمية لرفع الوعي والدمج.
- إنشاء قاعة تدريب ميسرة مزودة بتقنيات مساعدة للتدريب مخصصة للطلبة ذوي الإعاقة وغيرهم، بميزانية 10,000 دينار.



76. المدرسة العربية الأسقفية

الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا للجميع:

منذ عام 2003، قامت المدرسة العربية الأسقفية بمواءمة مناهج الرياضيات والعلوم لتضمين مجسمات ولمسيات تخدم الطلبة ذوي الإعاقات البصرية. وقد حازت المدرسة المركز الثالث من بين 500 مشروع روبوتات في مسابقة أمة الإبداع. وخلال العامين المقبلين، ستُحرز المدرسة تقدماً في التكنولوجيا وSTEAM والروبوتات لهؤلاء الطلبة عبر تدريب المعلمين والطلبة المنخرطين في هذا المجال.

التدخل المبكر ودمج الأطفال:

لخدمة شمال الأردن، ستواصل المدرسة العربية الأسقفية برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقات البصرية وتوسّعها. في مركز التدخل المبكر، يتفاعل الأطفال بين سنّ عامين و 8 أشهر و 4 أعوام مع أدوات ولمسيّات لتنمية حاسة اللمس. كما يتعلمون مهارات حياتية مثل المشي واستخدام الأدوات الشائعة. يُرحّب بالأهل للمشاركة كي يدعموا أبناءهم، كما سنرحّب بالمعلمين من القطاعين العام والخاص للمشاركة والتعلّم بالممارسة.

التمكين والتشغيل:

تمكيناً للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، ستواصل المدرسة رؤيتها في إعداد طلبة اليوم ليكونوا موظفي الغد. سنستمر في توظيف خريجي المدرسة من ذوي الإعاقات البصرية معلمين مساندين لدعم الطلبة داخل الصفوف، وسيتولّى هؤلاء تدريب المعلمين والمجتمع. سنوفر لهم مساراً وظيفياً وراتباً واستقلالية.



77. أكاديمية التحالف الأردنية

تعزيز التعليم الدامج للمتعلمين ذوي ضعف البصر الجزئي (بحلول 2029/2028):

تلتزم الأكاديمية بتنفيذ المبادرات التالية لتعزيز إدماج ومشاركة المتعلمين ذوي الإعاقة:

- التكنولوجيا المساعدة والمواد الميسرة، بما يشمل:
 - ✓ كتباً صوتية واشتراكات شهرية في منصّات ميسرة مثل قارئات Projector الإلكترونية.
 - ✓ تطبيق برنامج NVDA لتحويل النص المعروف على الشاشة إلى كلام.
 - ✓ نظارات ذكية لدعم المتعلمين ذوي الإعاقات البصرية.
- توفير متطلبات إمكانية الوصول للمرافق المدرسية وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان بيئة تعلم ميسرة تماماً، بما يتضمن:
 - ✓ تركيب إنارة مناسبة لاحتياجات ضعاف البصر.
 - ✓ توفير دلائل لمسية مثل لوحات برايل وعلامات عالية التباين لتسهيل التنقل داخل المدرسة.

- بناء قدرات الكادر على ممارسات التعليم الدامج: تدريب المعلمين والموظفين على آداب التواصل واستراتيجيات التدريس الدامجة.
- الالتزام المالي: تخصيص الموارد اللازمة ضمن الموازنة المؤسسية لتنفيذ ما سبق وضمان استدامة التعليم الدامج.



78. جامعة مؤتة

تلتزم الجامعة بحلول عام 2028 بما يلي:

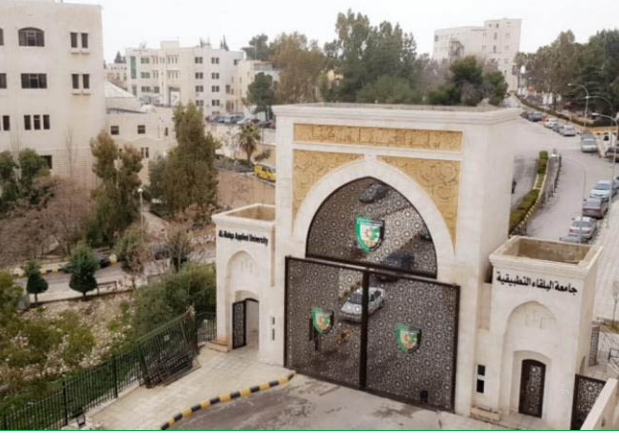
- تعزيز متطلبات إمكانية الوصول الرقمية: ضمان الشمول وإمكانية الوصول الكاملة عبر جميع المنصات والخدمات الرقمية الجامعية.
- إنشاء مختبر للتكنولوجيا المساعدة مجهز بتقنيات متقدمة وبرامج مخصصة لدعم الطلبة ذوي الإعاقة.
- توفير صيغ تعلم ميسرة للمتطلبات الجامعية الإلزامية، تشمل: معلم لغة الإشارة، وبرائل، وتسجيلات صوتية، وترجمة نصية مغلقة، وتسجيلات إلكترونية، وملفات PDF نصية قابلة للتعرف الضوئي. (OCR)
- تحسين إمكانية الوصول: تكييف مبنى جامعي واحد ليكون ميسر الوصول بالكامل للطلبة ذوي الإعاقة.
- التزام مالي: تخصيص الموارد اللازمة ضمن الموازنة لتنفيذ الالتزامات.



79. الجامعة الألمانية الأردنية

تلتزم الجامعة بما يلي:

- تعزيز إمكانية الوصول الرقمية عبر جميع المنصات الجامعية.
- تهيئة مبنين تعليميين وفق كودة متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة استنادًا لأولويات الطلبة ذوي الإعاقة.
- تخصيص مواقف مخصصة للطلبة ذوي الإعاقة.
- تحسين الإرشاد داخل الحرم عبر لوحات ودلائل ميسرة في جميع المرافق.
- توسيع الإدماج الأكاديمي بإدراج مساق اختياري ضمن تخصص الخدمة الاجتماعية حول الإعاقة: سياسات واستراتيجيات وأفضل الممارسات.
- إطلاق برنامج تدريبي متخصص وتشجيع مشاركة العاملين مع الطلبة ذوي الإعاقة.
- تعيين منسق للإعاقة لتنسيق خدمات الدعم والتواصل مع الطلبة ذوي الإعاقة.
- رفع الوعي: تنظيم تدريبات للكادر حول آداب التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ما سبق.



80. جامعة البلقاء التطبيقية

التزامات الجامعة بحلول 2028:

- تهيئة سبعة مبانٍ تعليمية وفق كود متطلبات الأبنية للأشخاص ذوي الإعاقة استناداً لأولويات الطلبة ذوي الإعاقة.
- توفير ترجمة لغة الإشارة للمواد الأساسية (المتطلبات الإجبارية) وتسجيلها إلكترونياً.
- توفير المواد الأساسية بطباعة برايل أو تسجيلات صوتية.
- تخصيص 280,000 دينار لتنفيذ الالتزامات أعلاه.



81. قناة المملكة

بحلول 2028، تلتزم المؤسسة بما يلي:

- تكييف المرافق لخلق بيئة دامجة تضمن إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن نوع الإعاقة.
- ضمان الوصول إلى المعلومات عبر توفير البرامج والنشرات وشرائط الأخبار بصيغ ميسرة تلي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

- منهج قائم على الحقوق: تضمين النهج الحقوقي الدامج للإعاقة في السياسة التحريرية.
- استقطاب إعلاميين ذوي إعاقة وضمّهم إلى القوى العاملة.
- خطة تنفيذية: إعداد وإطلاق خطة بموعد أقصاه 2 نيسان/أبريل 2025 بمخرجات ومؤشرات أداء زمنية واضحة.



82. وكالة الأنباء الأردنية – بترا

التزامات بترا بحلول 2028:

- تحويل مبنى الوكالة إلى مقر ميسر بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير جميع المحتويات الإعلامية (معلومات/برامج/نشرات/شرائط إخبارية) بصيغ ميسرة.
- تضمين النهج الحقوقي لقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المحتوى الإعلامي.
- توظيف إعلاميين ذوي إعاقة.
- خطة تنفيذية متسقة مع GDS2025 تبدأ بموعد أقصاه 2 نيسان/أبريل 2025 مع جداول زمنية ونتائج ومؤشرات قياس واضحة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ما سبق.



83. مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني

بحلول 2028، تلتزم المؤسسة بما يلي:

- تحويل مبنى المؤسسة إلى مقر ميسر بالكامل.
- توفير جميع المحتويات (معلومات/برامج/نشرات/أشرطة أخبار) بصيغ ميسرة.
- تضمين النهج الحقوقي لقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المحتوى الإعلامي.
- استقطاب إعلاميين ذوي إعاقة وتوظيفهم.
- خطة تنفيذية متسقة مع GDS2029 تبدأ بموعد أقصاه 2 نيسان/أبريل 2025 بمخرجات ومؤشرات قابلة للقياس.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الالتزامات.



84. الائتلاف الأردني للأشخاص ذوي الإعاقة

الحماية الاجتماعية:

يلتزم التحالف بضمان حصول الجميع على الدعم اللازم دون ترك أحد خلف الركب. تُعدّ الحماية الاجتماعية حاسمة لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الازدهار. وبالتنسيق مع CBM Jordan، يلتزم التحالف خلال الثلاثة أعوام

القادمة بتوسيع برامج الحماية الاجتماعية بالتعاون مع الحكومات والشركاء لدعم الفقراء والفئات الهشة مع التركيز على الشباب والنساء والأطفال ذوي الإعاقة.

ترتكز الرؤية على حماية اجتماعية تكيفية ورقمية تستثمر في قدرة الأسر على الاستعداد والصمود والتعافي من الصدمات دون السقوط في براثن الفقر، مع دمج مخاطر الكوارث والاستجابة للأزمات وتغير المناخ لزيادة المرونة في مواجهة الطقس الحاد والطوارئ الصحية وانعدام الأمن الغذائي والتضخم.



85. كاريتاس الأردن

برنامج التعليم الدامج في الطفولة المبكرة – الأردن

بدعم من كاريتاس ألمانيا وبتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، ويتسق مع الخطة الوطنية للتعليم (إلزامية رياض الأطفال) واستراتيجية التعليم الدامج لعشر سنوات.

- الهدف العام: أن ينمو الأطفال في الأردن في بيئة آمنة داعمة دامج.
- المستوى الميكروي: تعتمد رياض الأطفال منهج CHILD (التعلم والتطوير الشامل الدامج للطفل) المبني على التصميم الشامل للتعلم (UDL) والنظام متعدد المستويات للدعم (MTSS)، ويكمل المناهج القائمة ويوفر أدوات عملية للتعليم الدامج المرتكز على الطفل. يشمل تطوير الكفاءات الخمس الأساسية: الوعي بالذات، وإدارة الذات، والوعي الاجتماعي، واتخاذ القرار المسؤول، ومهارات العلاقات. شراكة الأسر ركيمة أساسية عبر بناء علاقات ثقة واحترام التنوع وتقاسم المسؤوليات وتزويد الأسر بالأنشطة والدعم.
- عناصر النهج الدامج لكاريتاس:

- ✓ توجيه موقف إيجابي نحو التعليم الدامج لدى الكوادر والأهالي.
- ✓ تعرّف/تقييم مبكر لتطور الأطفال ووضع خطط تعليم فردية.
- ✓ بناء قدرات المعلمين على تسهيل التعلم ومتابعة الاستجابة للتدخلات.
- ✓ التشبيك مع الموارد المحلية للتنسيق/الإحالة عند الحاجة.
- ✓ توفير متطلبات إمكانية الوصول عبر منحدرات ودورات مياه ميسرة ووسائل تعليمية وأثاث مناسب.

✓ دعم بالوسائل التعليمية للصفوف العادية وللأطفال ذوي الإعاقة.

- المرحلة الأولى (2022-2024): نُقِّدَت في إربد ومأدبا والزرقاء وعمّان مستهدفة 4 رياض أطفال.
- المرحلة الثانية (2025-2027): تتحول الروضات الأربع إلى مراكز مُضاعفة تدريب كل واحدة 3 روضات إضافية ليصبح الإجمالي 12 روضة تعتمد نهج CHILD، مع العمل على اعتماد النهج وطنياً وتشبيكه مع رياض الأطفال الحكومية.
- المستوى المتوسط (Meso): إدماج النهج في رياض الأطفال الخيرية وتعزيز تطبيقه ضمن شبكاتها.
- المستوى الكلي (Macro): تقييس التعليم الدامج المتمحور حول الطفل واعتماده وطنياً بدعم أصحاب المصلحة.
- المستهدفون مباشرة: الأطفال (4-6 سنوات) وذووهم، الأطفال ذوو الإعاقة، معلمات ومسؤولون في الروضات وطلبة الجامعات/المتدربون.
- المستهدفون غير المباشرين: أفراد الأسر، كوادر إضافية من الروضات الخيرية والمجتمعية، ممثلو وزارة التربية والمنظمات غير الحكومية.
- شرح نموذج UDL/MTSS باختصار: يوفّر UDL طرائق ومواد مرنة تلائم احتياجات التعلم المتنوعة، فيما يقدّم نموذج MTSS مستويات متدرجة من الدعم (80% تدابير عامة، 15% دعم موجه، 5% دعم مكثّف).
- الغاية: المساهمة في تحول ممارسات رياض الأطفال في الأردن. بعد نجاح أربعة رياض أطفال نموذجية، سيتم التوسّع إلى ثمان رياض إضافية (2025-2027) والعمل على اعتماد النهج وإدماجه ضمن تدريب المعلمين المستقبليين.

حذف العدد التوسع الى 8 رياض أطفال



86. مؤسسة الأميرة تغريد

التزامات معهد الأميرة تغريد بحلول 2028:

- فحص ما لا يقل عن 32,000 طفل وإجراء تقييم كامل لـ 25% منهم، دعماً لأولويات استراتيجية التعليم الدامج العشرية في مجال دعم الطفولة المبكرة.
- تدريب ما لا يقل عن 240 مختصاً في جميع أنحاء الأردن على طرق القياس والتشخيص المعيارية. يساهم هذا في دعم الاستراتيجيات الوطنية للتعليم الدامج من خلال ضمان تطبيق نهج موحد قائم على الأدلة في تحديد ودعم الأطفال ذوي الإعاقة.
- تعزيز البيانات المحلية حول الأطفال ذوي الإعاقة من خلال جمع وتحليل منهجي للمعلومات الناتجة عن الفحوصات والتقييمات. الهدف هو نشر دراسة واحدة على الأقل سنوياً للمساهمة في تطوير السياسات والبرامج المبنية على الأدلة في الأردن. يلتزم المعهد بتوظيف بيانات العمل الميداني في صياغة السياسات وتحسين الخدمات ودعم جهود المناصرة، عبر مبادرات بحثية منظمة لإنتاج رؤى تُحدث تغييراً ملموساً في التعليم الدامج والرعاية الصحية.

دمج أدوات التقييم المعيارية في 79 مدرسة عسكرية

- دمج أدوات التقييم المعيارية في 79 مدرسة عسكرية في أنحاء الأردن، مع تدريب الكوادر المدرسية على القياس والتشخيص وتجهيز ما لا يقل عن 50% من هذه المدارس بحقائب أدوات تقييم متخصصة، بالتعاون مع وزارة الدفاع والجهات المعنية لضمان حصول الطلبة في المدارس العسكرية على دعم تشخيصي مناسب وفي الوقت المناسب.

- تدريب وتشغيل ما لا يقل عن 30 شخصاً من ذوي الإعاقة في قطاع السياحة الأردني، بما يخلق فرصاً اقتصادية دامجاً ويجعل هذا القطاع أكثر تنوعاً. سيتزوّد الأشخاص ذوو الإعاقة بمهارات أساسية في الفنادق، والفنون culinaires، وخدمات الزبائن، وسيعمل المعهد عن كثب مع المنشآت السياحية والفنادق والمطاعم والمقاهي والمواقع الثقافية لخلق مسارات توظيف لخريجي البرنامج.



87. الخبرة الفرنسية

مشروع تكاتف (2024-2027):

بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) وتنفيذ الخبرة الفرنسية (EF) بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية، يلتزم المشروع بتحويل ما لا يقل عن 10 مراكز تنمية مجتمعية محلية (LCDCs) في الكرك وجرش وعمّان إلى مراكز مجتمعية دامجة وميسّرة بحلول عام 2027.

ويشمل ذلك:

- تهيئة المراكز لتكون أكثر ملاءمة، وتحسين المساحات الخارجية لتعزيز شمولية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان أن تكون الخدمات والأنشطة المقدمة في هذه المراكز ميسّرة بالكامل.
- بناء قدرات 100 موظف من كوادر المراكز ومقدمي الخدمات المحليين على تقديم خدمات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- التعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) في التصميم المشترك للأنشطة بما يعكس أصوات وأولويات مجتمع الإعاقة.
- تطوير إطار متابعة مستدام يتضمن مؤشرات خاصة بالإعاقة لقياس التقدم والأثر، بما يعزز الإدماج الفعلي والتمكين طويل الأمد للأشخاص ذوي الإعاقة.

بناء قدرات

100

موظف من كوادر



88. مركز تطوير الأعمال

1. تقديم الدعم الفني والمالي لخمسة مشاريع ريادية مملوكة لأشخاص ذوي إعاقة.

2. تلتزم إدارة مركز تطوير الأعمال بأن تكون المباني والبرامج مهيأة لذوي الإعاقة، من خلال:

- تهيئة المبنى ليكون ميسر الوصول بالكامل.
- استخدام الأدوات المساعدة لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى برامج المركز ومشاركتهم فيها بفاعلية.





QR CODE



info@hcd.gov.jo

www.hcd.gov.jo

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

هاتف: +962 (6) 5507373

فاكس: +962 (6) 5538243